منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول - كانون الثاني / يناير - أذار/ مارس

2022

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول

كانون الثاني / يناير - أذار/ مارس

2022

إعداد
ماجد إبراهيم عامر
باحث اقتصادي أول

مراجعة
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية
والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعتماد
الأستاذ علي سبت بن سبت
الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الأول من عام 2022.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير الواقع والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخصص **الجزء الثالث** لمتابعة أخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** المستجدات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاقية باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة بها، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**9**
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	13
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	14
ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية	**14**
1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	14
أ. الأسعار الفورية للنفط الخام	14
ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام	18
ج. أسعار بعض المنتجات النفطية	20
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2022	24
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	24
- الإمدادات النفطية العالمية	24
- الطلب العالمي على النفط	35
- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	42
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	47
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	49
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية	49
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	51
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	52
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	53

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
ثالثاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	56
رابعاً : الهيدروجين	62
خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	68
سادساً: التطورات في اتفاقية باريس لتغير المناخ	84
سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	88
ثامناً : الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	91

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل 1:	التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي	13
الشكل 2:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك	16
الشكل 3:	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس	17
الشكل 4:	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء	18
الشكل 5:	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية	23
الشكل 6:	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	25
الشكل 7:	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية	27
الشكل 8:	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية	30
الشكل 9:	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	33
الشكل 10:	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	34
الشكل 11:	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط	36
الشكل 12:	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمس السابقة	44
الشكل 13:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع	47
الشكل 14:	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية	55
الشكل 15:	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	89
الشكل 16:	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	90

قائمة الجداول		رقم الصفحة
الجدول 1:	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية.	12
الجدول 2:	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.	15
الجدول 3:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية.	22
الجدول 4:	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	25
الجدول 5:	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.	33
الجدول 6:	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية.	35
الجدول 7:	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	38
الجدول 8:	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	41
الجدول 9:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	46
الجدول 10:	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	50
الجدول 11:	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	51
الجدول 12:	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.	54
الجدول 13:	التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	88

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد الربع الأول من عام 2022 تباطؤ نمو أداء الاقتصاد العالمي الذي لم يتعافى بعد بشكل كامل من جائحة فيروس كورونا، متأثراً بالأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة وتدابير الإغلاق التي فرضتها الصين على نحو متباين في مناطق واسعة – شملت عدداً من المراكز الصناعية الرئيسية، مما تسبب في حدوث انقطاعات جديدة في سلاسل الإمدادات العالمية، واضطراب في حركة التجارة العالمية، وواصلت معدلات التضخم ارتفاعها بشكل ملحوظ عن المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على حد سواء، وهو ما يرجع إلى اتساع نطاق الضغوط السعرية والزيادة المتسارعة في أسعار السلع الأولية، بما في ذلك أسعار الوقود الاحفوري التي رفعت من تكاليف الطاقة. بشكل عام، تنامت المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد العالمي، وأصبحت المفاضلات أكثر تعقيداً على مستوى السياسات، لا سيما المفاضلة بين التصدي للتضخم وحماية التعافي.

اتجاهات التضخم

(المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، التغير السنوي بالنسبة المئوية)

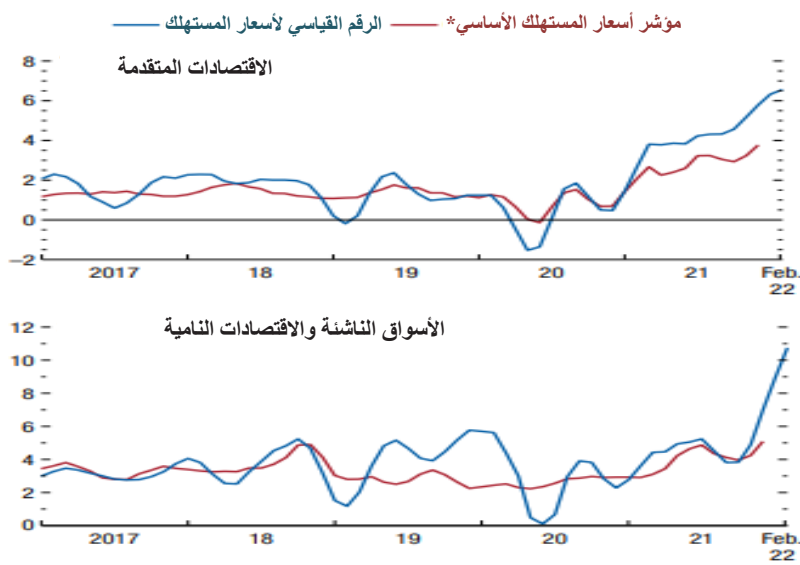

* مؤشر أسعار المستهلك بدون أسعار الوقود والطاقة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2022.

هذا ويتفاوت حجم انتقال آثار الصدمة الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية عبر الدول وفقاً للروابط التجارية والمالية، ومدى ارتفاع أسعار السلع الأولية، وقوة الموجة التضخمية التي حدثت قبل الأزمة. ويؤدي ذلك بدوره إلى اختلاف السياسة النقدية الملائمة عبر الاقتصادات. ففي بعض الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الضغوط التضخمية أكثر قوة وأوسع نطاقاً بسبب قوة دعم السياسات. وفي دول أخرى، يكتسب الوقود وغيره من السلع الأولية المتأثرة بالأزمة أهمية كبيرة في الأسواق المحلية، مما يمكن أن يؤدي إلى ضغوط سعرية أوسع نطاقاً وأطول أجلاً. في هذا السياق، سيكون من الملائم توجه البنوك المركزية نحو تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة.

واستمراراً لسعيها نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة، أعادت **دول أوبك+** التأكيد على خطة وآلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة في الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+، وقرار تعديل الإنتاج الشهري الإجمالي بالزيادة بمقدار 400 ألف برميل/يوم، حتى يتم التخلص التدريجي من تخفيضات الإنتاج البالغة 5.8 مليون برميل/يوم، والمتوقع تحقيقه في شهر سبتمبر 2022.

هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في التاسع عشر من شهر أبريل 2022، إلى وجود درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن توقعات نمو الاقتصاد العالمي، تتجاوز الحدود المعتادة. فمن الممكن أن يزداد تباطؤ النمو على نحو ملحوظ بينما يتجاوز التضخم المعدلات المتوقعة، في حالة إذا ما توسعت العقوبات المرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية وشملت مجموعة أكبر من صادرات الطاقة وغيرها في روسيا.

كما أوضح صندوق النقد الدولي أن التعاون الدولي لا يزال مطلباً ضرورياً لمنع استمرار حالة التشتت الاقتصادي والحفاظ على مستويات السيولة العالمية والتصدي لتغير المناخ، وأنه ينبغي على صانعي السياسات تحقيق التوازن بين مواجهة التضخم، واحتواء المخاطر المالية، والاستمرار في مكافحة جائحة فيروس كورونا، والحفاظ على الدعم للفئات الضعيفة، ودعم النمو والتوظيف.

ومن شأن النمو الأضعف في الاقتصاد العالمي إلى جانب رفع أسعار الفائدة أن يؤدي إلى التأثير السلبي على ديناميكية الدين العالمي الذي ارتفع إلى مستوى قياسي جديد بلغ 303 تريليون دولار خلال عام 2021، مع زيادة ديون الأسواق الناشئة بقيادة الصين، وفقاً لأحدث تقرير سنوي لمراقبة الديون صادر عن معهد التمويل الدولي في شهر فبراير 2022، الذي يشير إلى أن الدين العالمي ارتفع بمقدار 10 تريليون دولار في عام 2021، وهو مستوى أقل مقارنة بزيادة بلغت 33 تريليون دولار في عام 2020 بفعل تداعيات جائحة فيروس كورونا، لتتراجع نسبة الدين العالمي إلى الناتج الإجمالي العالمي إلى 351% في عام 2021، مقارنة بالمستوى القياسي المسجل في 2020 البالغ 360%، ومع ذلك فإن هذه النسبة لا تزال أعلى بكثير من المستويات المسجلة قبل جائحة فيروس كورونا في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2021 بمعدل 6.1%، وهو مستوى أعلى من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق البالغ 5.9%. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.6% في عام 2022، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق البالغ 4.4%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2021- 2022)

(%)

	التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2022		التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2021		التغير في التوقعات الأولية (%)	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022
العالم	**6.1**	**3.6**	**5.9**	**4.4**	**0.2**	**(0.8)**
الاقتصادات المتقدمة	5.2	3.3	5.0	3.9	0.2	(0.6)
الولايات المتحدة	5.7	3.7	5.6	4.0	0.1	(0.3)
منطقة اليورو	5.3	2.8	5.2	3.9	0.1	(1.1)
المملكة المتحدة	7.4	3.7	7.2	4.7	0.2	(1.0)
اليابان	1.6	2.4	1.6	3.3	0.0	(0.9)
الصين	8.1	4.4	8.1	4.8	0.0	(0.4)
الهند	8.9	8.2	9.0	9.0	(0.1)	(0.8)
البرازيل	4.6	0.8	4.7	0.3	(0.1)	0.5
روسيا	4.7	(8.5)	4.5	2.8	0.2	(11.3)

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير وأبريل 2022.

الشكل (1)
التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي، 2021 – 2022 (%)

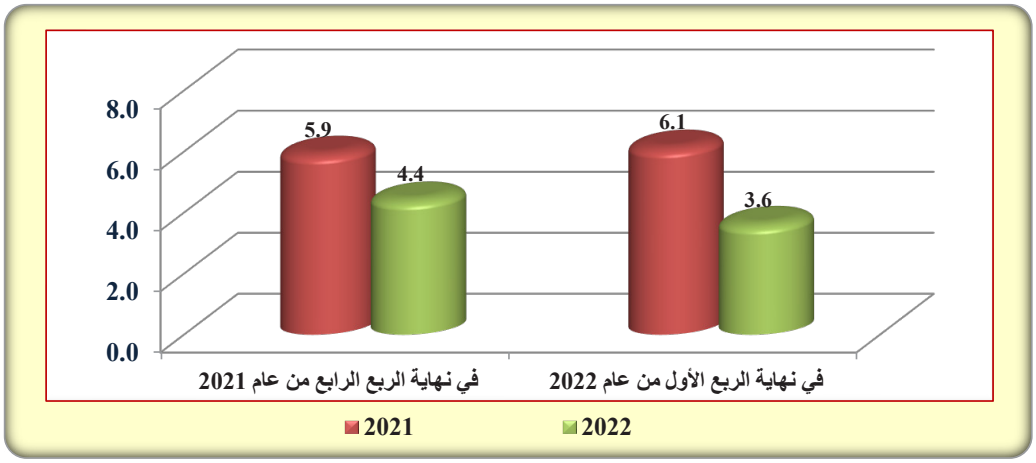

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير وأبريل 2022.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التقديرات في نهاية الربع الأول من عام 2022 إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2021 بمعدل 5.2%، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2021 البالغة 5%. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 3.3% في عام 2022، وهو مستوى أقل مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.9%، يعكس هذا التخفيض في التوقعات إلى حد كبير تأثر اقتصادات منطقة اليورو بالأزمة الروسية الأوكرانية والعقوبات المفروضة على روسيا التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وزادت من المخاوف بشأن أمن الطاقة، فضلاً عن ارتفاع التضخم وانخفاض الإنتاج بسبب اضطراب سلاسل الإمدادات. يأتي ذلك إلى جانب، تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بسبب عدم تمرير حزمة سياسة مالية أفضل لإعادة البناء، واستمرار الاضطرابات في سلاسل الإمدادات، وسحب الدعم بشكل أسرع من المتوقع تزامناً مع تشديد السياسة النقدية للحد من التضخم. مع توقع ضعف الطلب المحلي في اليابان، حيث سيؤثر ارتفاع أسعار النفط سلباً على الاستهلاك والاستثمار، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث تم خفض توقعات معدل نمو اقتصاد الصين خلال عام 2022 إلى 4.4% مقارنة بالتوقعات في نهاية الربع السابق البالغة 4.8%، بسبب سياسة "Zero - COVID" الصارمة التي أدت إلى تجدد قيود التنقل وعمليات الإغلاق المحلية، التي أثرت جنباً إلى جنب مع ضعف انتعاش سوق العمل، على الاستهلاك الخاص. هذا ومن المرجح أن تؤدي عمليات الإغلاق الأخيرة في مراكز التصنيع والتجارة الرئيسية مثل Shenzhen و Shanghai إلى مضاعفة اضطرابات الإمدادات. علاوة على ذلك، تباطأ نمو الاستثمار العقاري بشكل ملحوظ، ومن المتوقع أيضاً تراجع صادراتها، حيث سيكون الطلب الخارجي أضعف في ضوء الأزمة الروسية الأوكرانية. في حين يتوقع انكماش الاقتصاد الروسي بشكل حاد على خلفية العقوبات التجارية والمالية المشددة المرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية، بما في ذلك فقدان الامتيازات المصرفية، ووصول بعض البنوك إلى نظام مدفوعات SWIFT، وحظر أصول البنك المركزي، وحظر النفط والغاز من قبل بعض الاقتصادات الكبرى، فضلاً عن انخفاض الاستثمار والاستهلاك بشكل كبير.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2022 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الأول من عام 2022، مسجلة أعلى مستوياتها في عدة أعوام، بدعم رئيسي من المخاوف المتزايدة بشأن نقص الإمدادات وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، لا سيما أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، واضطرابات الإمدادات في بحر قزوين. فضلاً عن الارتفاع في أسواق العقود الآجلة، وقوة أساسيات سوق النفط الفعلية في حوض المحيط الأطلسي وبالتحديد في شمال غرب أوروبا، والسحب الإضافي

من مخزونات النفط الخام الأمريكية، وهوامش التكرير المرتفعة في جميع مراكز التكرير الرئيسية. وفي المقابل، كان للمخاوف بشأن تباطؤ الطلب على النفط في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط، دوراً في الحد من الارتفاع في أسعار النفط، حيث تجددت عمليات الإغلاق على خلفية أسوأ موجة انتشار لفيروس كورونا المستجد منذ عامين، مما دفع ببعض مصافي التكرير إلى تقليص عملياتها.

وبشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الأول من عام 2022 بحوالي 18.6 دولار/برميل، أو ما يعادل 23.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 97.6 دولار/برميل وهو أعلى مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2014، وهو مستوى مرتفع أيضاً بحوالي 37.6 دولار/برميل، أي ما يعادل 62.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2021. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (2)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2021 – 2022).

الجدول (2)

متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2021 – 2022)، (دولار/ برميل)

الخامات	2021				2022	التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2021
سلة أوبك منها :	**60.0**	**67.3**	**72.6**	**79.0**	**97.6**	**18.6**	**37.6**
خليط الصحراء الجزائري	61.1	68.0	73.4	80.3	103.6	23.2	42.5
العربي الخفيف السعودي	60.5	68.2	73.5	79.7	97.7	18.0	37.2
مربان الاماراتي	60.1	67.5	72.3	79.8	97.3	17.5	37.2
خام التصدير الكويتي	60.3	67.9	73.3	79.8	97.8	18.1	37.5
السدرة الليبي	59.2	66.4	71.9	78.4	100.7	22.3	41.6
البصرة العراقي	60.4	67.4	72.5	78.4	97.1	18.7	36.7
خامات اخرى :							
دبي	60.0	66.9	71.6	78.4	95.3	17.0	35.3
البحري القطري	60.6	68.0	73.5	80.1	97.7	17.5	37.1
برنت	60.8	68.6	73.4	79.7	101.1	21.5	40.3
خام غرب تكساس	57.8	66.1	70.6	77.4	94.5	17.0	36.6

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (2)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2013- 2022)
(دولار/برميل)

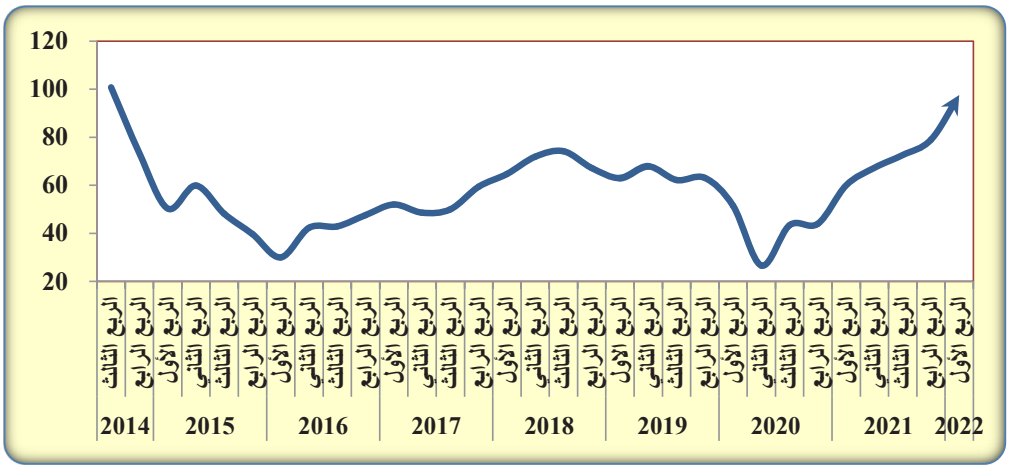

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الأول من عام 2022 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 5.8 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الأول من عام 2022 بالمقارنة مع 1.3 دولار/برميل خلال الربع السابق. كما قل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 3.6 دولار/برميل بالمقارنة مع 0.7 دولار/برميل فقط خلال الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 17 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 95.3 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 21.5 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 101.1 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 17 دولار/برميل مقارنة بالربع الرابع من عام 2021 ليبلغ 94.5 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (3)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2021- 2022).

الشكل (3)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2021- 2022)
(دولار/برميل)

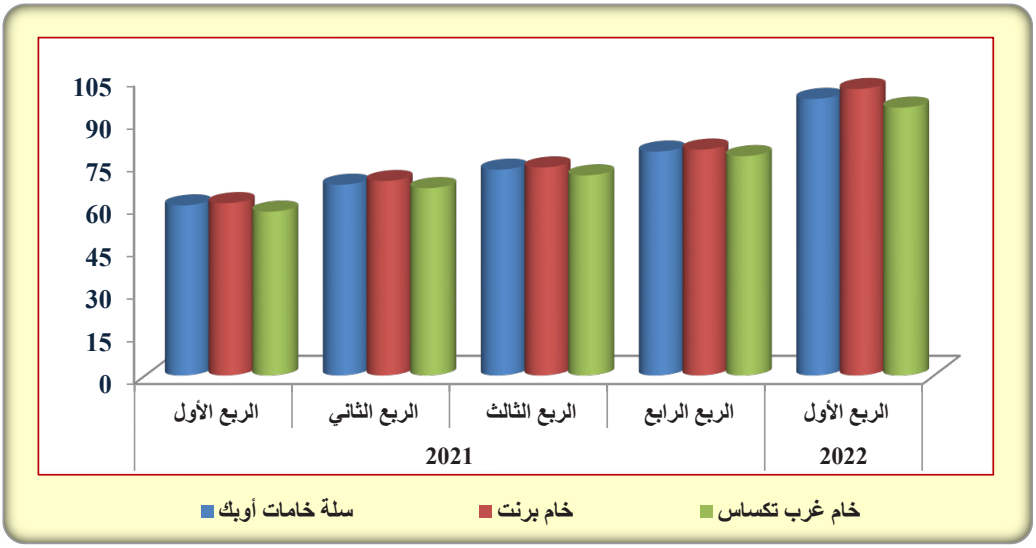

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الأول من عام 2022 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 22.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 97.7 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 61.4% بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2021، كما ارتفع خام التصدير الكويتي بنسبة 22.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 97.8 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 62.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام مربان الإماراتي بنسبة 21.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 97.3 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 61.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 28.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 100.7 دولار/ برميل، مرتفعاً بنسبة 70.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وارتفعت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 28.9% و 21.9% و 23.8% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 103.6 دولار/برميل و 97.7 دولار/برميل و 97.1 دولار/برميل على التوالي، مرتفعة بنسبة 69.6% و 61.3% و 60.7% تباعاً بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.***

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2021- 2022)
(دولار/برميل)

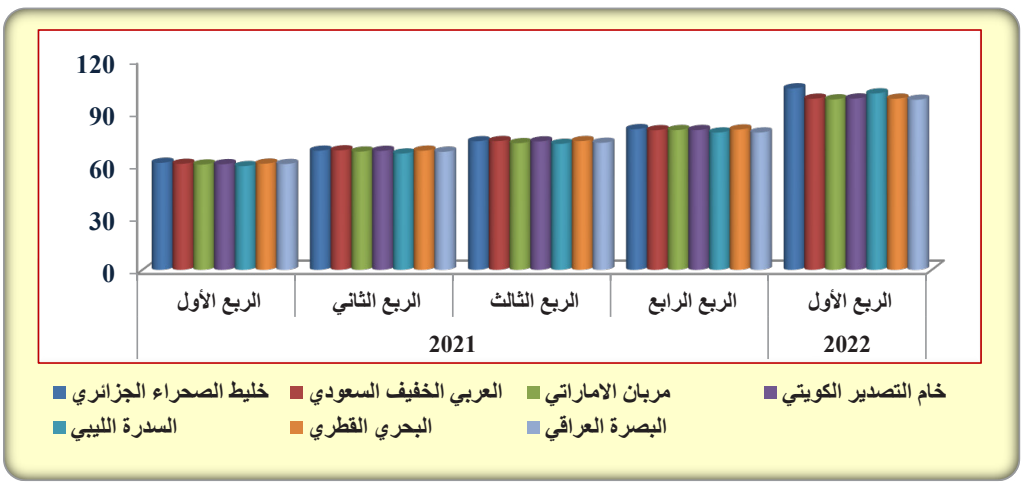

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

سجلت عقود خام برنت أكبر نطاق سعري أسبوعي منذ إطلاقها عام 1988 في ختام جلسات التداول بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) للأسبوع المنتهي في 4 مارس 2022، كما سجلت عقود خام غرب تكساس أكبر قيمة مكاسب أسبوعية على الإطلاق بلغت 24.1 دولار/برميل، يأتي ذلك بدعم من تفاقم التوترات الجيوسياسية في

شرق أوروبا وسط تحذيرات بشأن أمن إمدادات الطاقة. وخلال جلسات التداول للأسبوع المنتهي في 11 مارس، اقتربت أسعار عقود خام برنت من 140 دولار للبرميل وتجاوزت أسعار عقود خام غرب تكساس 130 دولار/برميل، وهي أعلى مستويات منذ شهر يوليو 2008، بدعم من استمرار تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية وتوقف نحو ثلثي صادرات النفط الخام الروسية المنقولة بحراً بسبب العقوبات المالية، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن حظر واردات الطاقة الروسية، مع توجه المملكة المتحدة نحو التخلص من واردات النفط الروسي بنهاية عام 2022. يأتي ذلك قبل أن تشهد أسعار عقود خام برنت وخام غرب تكساس أكبر انخفاض يومي لها منذ شهري أبريل ونوفمبر 2020 على الترتيب، متأثرة بتصريحات وكالة الطاقة الدولية إلى بشأن قيامها بسحب المزيد من مخزونات النفط الاستراتيجية مع وضع خطة عمل لخفض استخدام النفط بشكل سريع.

كما تجدر الأشارة إلى أن أسعار عقود خام برنت سجلت أكبر نسبة خسائر أسبوعية منذ عامين بلغت 13.5%، بختام الأسبوع المنتهي في الأول من شهر أبريل 2022، وسجلت عقود خام غرب تكساس أكبر قيمة خسائر أسبوعية منذ عام 2011 بلغت 14.6 دولار/برميل. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى اعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن سحب قياسي من مخزوناتها النفطية الاستراتيجية يصل إلى 180 مليون ب/ي (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) اعتباراً من مايو 2022، وموافقة باقي الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية على إجراء سحب جديد من مخزوناتها الاستراتيجية يصل إلى 60 مليون ب/ي، فضلاً عن مخاوف ضعف الطلب في الصين وسط تجدد عمليات الاغلاق الكلي للحد من انتشار فيروس كورونا.

وعلى المستوى الفصلي، سجلت كلاً من عقود خام برنت وعقود خام غرب تكساس خلال الربع الأول من عام 2022 أكبر نسبة ارتفاع ربع سنوية لهما منذ الربع الثاني من عام 2020، بلغت 38.7% و 33.3% على التوالي.

وشهد الربع الأول من عام 2022 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد توسعت متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الأول 2022 لتصل إلى 3.1 دولار/برميل، وهو مستوى أعلى بالمقارنة مع 2.6 دولار/ برميل في الربع السابق.

يذكر في هذا السياق، أن تنامي مخاوف نقص الإمدادات وسط تفاقم الأزمة الروسية الأوكرانية قد قدم دعماً كبيراً لأسعار خام برنت مقارنة بالمعايير الدولية الأخرى، بما في ذلك خام غرب تكساس الوسيط. كما كان للطلب القوي على النفط الخام الخفيف بالأسواق الفورية في حوض المحيط الأطلسي وشمال غرب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وغرب إفريقيا، دوراً في دعم أسعار خام برنت خلال الربع الأول من عام 2022.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الأول من عام 2022 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز ارتفاعاً في **سوق سنغافورة** خلال الربع الأول من عام 2022 بنسبة 20.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 113.3 دولار/برميل، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 68.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستويات الطلب في الأسواق الأسيوية (لا سيما في الهند)، على خلفية إنهاء عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على حركة التنقل المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، تزامناً مع الاحتفالات ببداية العام القمري الجديد في جنوب شرق أسيا. ومع ذلك، كان لأحدث تفشي لهذا الفيروس في الصين وكوريا الجنوبية دوراً في الحد من قوة أسواق الوقود.

كما ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق الخليج الأمريكي** بنسبة 20.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 121 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 59.2% على أساس سنوي. هذا وقد تلقى سعر الغازولين دعماً من الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مع تجاوز التعافي القوي في متطلبات الوقود لإمدادات المنتجات. حيث أدت الانقطاعات غير المخطط لها في مصافي تكرير النفط، لا سيما مصفاة Galveston ثاني أكبر مصفاة أمريكية، بسبب اضطرابات الطقس، مع بداية ذروة موسم صيانة المصافي، إلى تراجع مخزونات الغازولين الأمريكية، لتصل في

الأسبوع الأخير من شهر مارس 2022 إلى أدنى مستوياتها منذ نهاية عام 2021. يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع صادرات الغازولين الأمريكية إلى أمريكا الجنوبية.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط العالمية قد دفع متوسط أسعار الغازولين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق ليصل إلى 4.33 دولار للغالون في الحادي عشر من مارس 2022، وفقاً لجمعية السيارات الأمريكية التي أشارت أيضاً إلى ارتفاع أسعار الغازولين إلى نحو 6 دولار للغالون في بعض الولايات الأمريكية، على الرغم من أن موسم القيادة الصيفي لم يبدأ بعد، ***والشكل التالي يوضح أسعار الغازولين في الولايات المختلفة:***

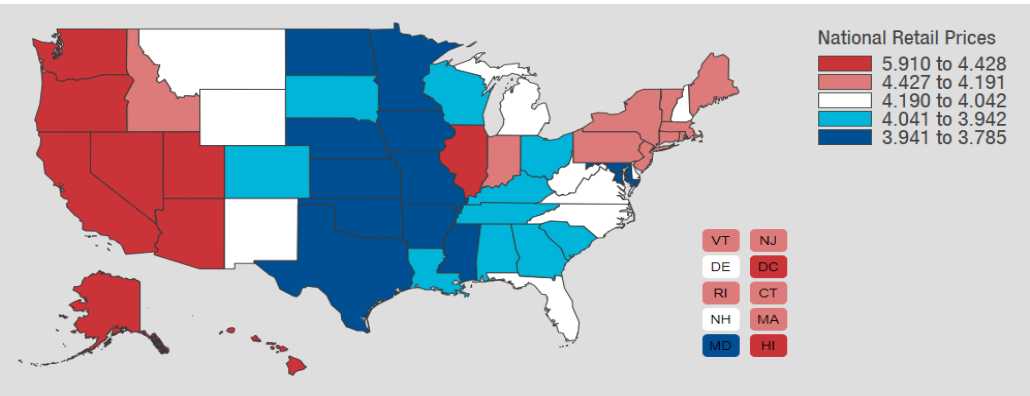

المصدر: جمعية السيارات الأمريكية، 2022/3/26.

وعلى المستوى الشهري، بلغ متوسط أسعار الغازولين الأمريكي خلال شهر مارس حوالي 140.8 دولار للبرميل، وهو مستوى قياسي جديد، حيث لم تكن الإمدادات المحلية والواردات قادرة على مواكبة الطلب.

وارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 22% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 111.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 67.1% على أساس سنوي. وفي ***سوق روتردام*** ارتفع متوسط السعر بنسبة 19.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 117.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 66.9% على أساس سنوي، مدفوعاً بانخفاض الإمدادات في ظل زيادة حجم عمليات الصيانة بمصافي التكرير.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الأول من عام 2022، تلتها سوق روتردام ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (5).***

الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2021 – 2022)

(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الأول 2021		سنغافورة	67.1	65.7	64.5
		روتردام	70.2	66.0	61.7
		البحر المتوسط	66.5	65.5	62.9
		الخليج الامريكي	76.0	63.3	51.8
الربع الثاني		سنغافورة	76.8	73.6	72.0
		روتردام	83.2	74.5	65.9
		البحر المتوسط	77.8	73.8	67.2
		الخليج الامريكي	91.2	70.4	57.7
الربع الثالث		سنغافورة	83.4	79.5	76.9
		روتردام	91.9	80.8	71.2
		البحر المتوسط	86.5	80.5	72.5
		الخليج الامريكي	98.1	75.6	62.4
الربع الرابع		سنغافورة	93.8	90.6	89.4
		روتردام	98.2	92.0	77.7
		البحر المتوسط	91.1	91.1	79.6
		الخليج الامريكي	100.3	86.5	67.5
الربع الأول 2022		سنغافورة	113.3	117.1	114.3
		روتردام	117.2	123.5	94.5
		البحر المتوسط	111.1	121.0	97.5
		الخليج الامريكي	121.0	112.2	82.8
التغير عن (دولار/برميل)	الربع الرابع 2021	سنغافورة	19.5	26.5	24.9
		روتردام	18.9	31.4	16.8
		البحر المتوسط	20.0	29.9	18.0
		الخليج الامريكي	20.7	25.7	15.3
	الربع الأول 2021	سنغافورة	46.2	51.4	49.8
		روتردام	47.0	57.5	32.8
		البحر المتوسط	44.6	55.5	34.7
		الخليج الامريكي	45.0	48.9	31.0

المصادر: ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2021- 2022)
(دولار/برميل)

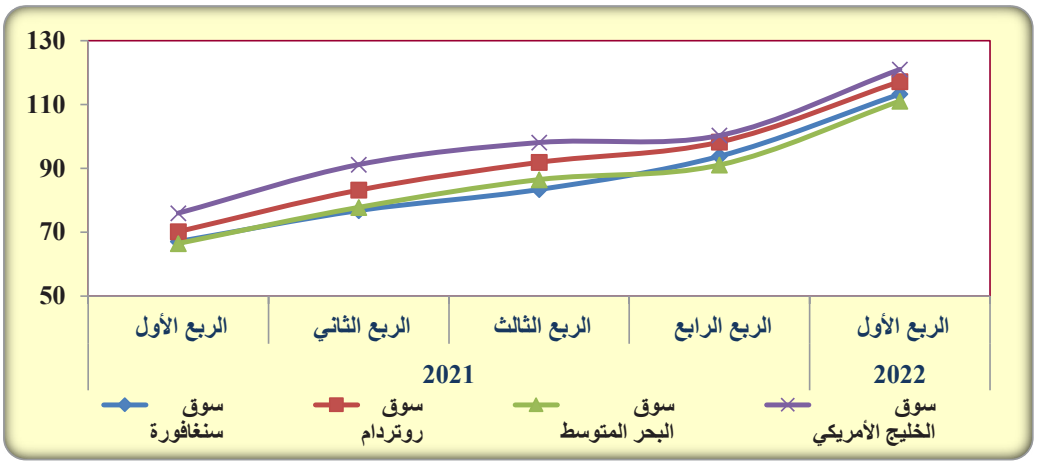

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الأول من عام 2022 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في كل الأسواق الرئيسية في العالم (باستثناء سوق الخليج الأمريكي)، و أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق العالمية بشكل عام. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 123.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 34.2% بالمقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 87.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر 121 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 32.9% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 84.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر بلغ 117.1 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 29.2% بالمقارنة مع الربع السابق، ومرتفعاً بنسبة 78.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الامريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 112.2 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2022 بنسبة ارتفاع بلغت 29.7% بالمقارنة مع الربع السابق، و 77.2% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الأول من عام 2022 بنسبة 27.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 114.3 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 77.1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 22.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 97.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 55.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من ***سوق روتردام*** بنسبة 21.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 94.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 53.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، و***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 22.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 82.8 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 59.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2022

ساد خلال الربع الأول من عام 2022 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[1]) ارتفاعاً بنحو 1.4 مليون برميل/ يوم خلال الربع الأول من عام 2022، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 99.1 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 6.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تقليص دول أوبك+ (من ضمنها روسيا) لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج، فضلاً عن ارتفاع الإمدادات من أمريكا الجنوبية والصين، ***كما يوضح الجدول (4) و الشكل (6).***

[1] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الأول 2021		30.3	62.5	92.8
الربع الثاني		30.7	63.3	93.9
الربع الثالث		32.1	63.6	95.7
الربع الرابع		32.8	64.9	97.7
الربع الأول 2022*		33.6	65.5	99.1
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2021	0.8	0.6	1.4
	الربع الأول 2021	3.3	3.0	6.3

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (6)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2021- 2022)
(مليون برميل/ يوم)

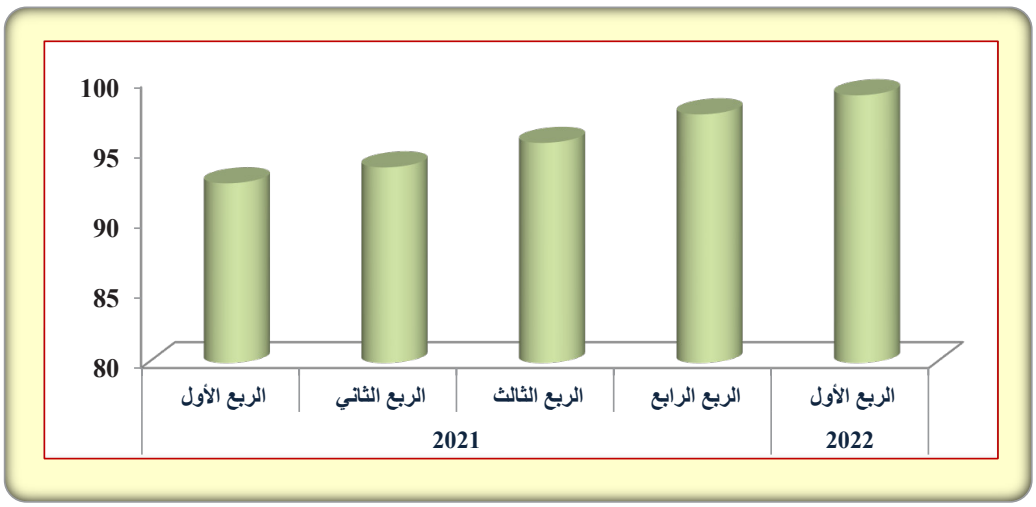

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**

ارتفعت الإمدادات النفطية **(نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)** لدول أوبك خلال الربع الأول من عام 2022 بمقدار 757 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.3% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 33.6 مليون برميل/يوم، مرتفعة بمقدار 3.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 10.9% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الأول من عام 2022، فقد ارتفعت إلى 33.9%، وهو مستوى أعلى من النسبة البالغة 33.6% خلال الربع السابق، وأعلى من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 32.6%، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الأول من عام 2022 بمقدار 667 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 28.4 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنحو 3.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بمقدار 90 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 5.23 مليون برميل/يوم، مرتفعة بمقدار 90 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى حفاظ **دول أوبك+** على آلية تقليص تخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج" على أساس شهري بمقدار 400 ألف ب/ي خلال الربع الأول من عام 2022، إلى جانب الارتفاع النسبي في إنتاج كلاً من إيران وفنزويلا. يأتي ذلك على الرغم من انخفاض إمدادات ليبيا متأثرة بصيانة خط الأنابيب الرئيسي بين حقلي سماح والظهرة بميناء السدرة خلال شهر يناير، والتوقف المؤقت لإنتاج وتصدير النفط من ميناء السدرة نتيجة عدم وجود سعات تخزينية وسوء الأحوال الجوية خلال شهر فبراير، وإعلان حالة القوة القاهرة في حقلي الشرارة والفيل لفترة مؤقتة خلال شهر مارس.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2022 بمقدار 600 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.9% مقارنة بالربع السابق، ليصل

إلى 65.5 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2021- 2022)
(مليون برميل/ يوم)

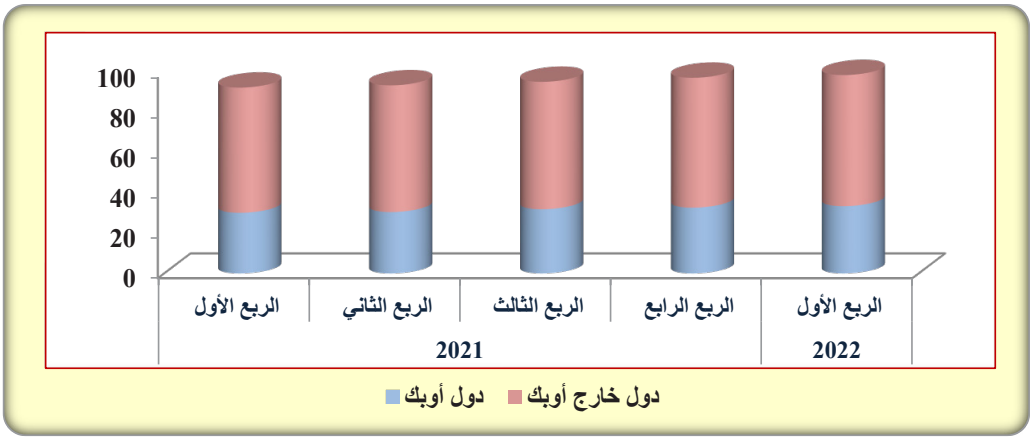

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2022 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من أمريكا الجنوبية والصين، فضلاً عن ارتفاع إنتاج دول أوبك+ غير الأعضاء في منظمة أوبك (من ضمنها روسيا) تماشياً مع آلية الزيادة الشهرية في الإنتاج المتفق عليها.

وبالنسبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[2]، فقد انخفض إنتاج دول الأمريكتين خلال الربع الأول من عام 2022، تزامناً مع تراجع إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية ليبلغ نحو 18.4 مليون برميل/ يوم، مشكلاً انخفاضاً بمقدار 160 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. وهنا تجدُر الإشارة إلى تأثر إنتاج النفط الخام الأمريكي بالعاصفة الثلجية الشديدة التي اجتاحت مناطق وسط وشمال شرق الولايات المتحدة، وتسببت في

[2] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها 38 دولة هي: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

إنقطاع التيار الكهربائي بولاية Texas مركز صناعة النفط الأمريكي حيث تراجع إنتاج النفط في حوض Permian - أكبر مكامن النفط الصخري الأمريكي - بسبب تعطل عمليات النقل بالشاحنات.

كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع معدل انتاج النفط الخام الأمريكي في نهاية الربع الأول 2022 إلى 11.8 مليون برميل/يوم وهو أعلى مستوى له مُنذ نهاية شهر ديسمبر 2021، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يأتي ذلك تزامناً مع رفع شركات الطاقة الأمريكية لعدد حفارات النفط العاملة بمقدار 53 حفارة خلال نفس الفترة، ليصل إجماليها في نهاية شهر مارس إلى 533 حفارة وهو أعلى مستوى له مُنذ شهر أبريل 2020، مرتفعاً بنسبة 58.2% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes. حيث شجعت أسعار النفط الخام المرتفعة شركات الطاقة على رفع معدلات إنتاجها، وتزامناً مع مطالبة وزارة الطاقة الأمريكية الشركات بزيادة إنتاج النفط على المدى القريب في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية.

وفي المقابل انخفضت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الأول من عام 2022، لتصل إلى نحو 5.6 مليون برميل/يوم خلال شهر فبراير، متأثرة بالطقس البارد وانقطاع عمليات الإنتاج من الرمال النفطية خلال فصل الشتاء، فضلاً عن الاغلاق المؤقت لخط أنابيب رئيسي تبلغ طاقته الإنتاجية نحو 590 ألف ب/ي لإجراء أعمال صيانة غير مخطط لها.

كما تراجعت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الأول من عام 2022 مسجلة بذلك مستوى بلغ نحو 1.94 برميل/يوم، يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى اضطرابات الطقس واستمرار انخفاض إنتاج شركة PEMEX المكسيكية الحكومية من النفط الخام في الحقول الناضجة. يذكر أن المكسيك تخطط لوقف صادرات النفط الخام في عام 2023 كجزء من هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الوقود، حيث أشارت شركة PEMEX إلى أنها ستخفض صادرات النفط الخام خلال عام 2022 بأكثر من النصف لتصل إلى 435 ألف برميل/يوم، قبل التخلص التدريجي من الصادرات في العام التالي.

واستقرت الامدادات النفطية لدول أوروبا خلال الربع الأول من عام 2022 عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 3.77 مليون برميل/يوم. حيث انخفض إنتاج النفط الخام في النرويج بشكل ملحوظ بلغ 113 ألف ب/ي خلال شهر يناير، قبل أن يرتفع خلال شهري فبراير ومارس، وإن كان بشكل أقل من المتوقع. بينما شهد متوسط الإمدادات النفطية في المملكة المتحدة ارتفاعاً طفيفاً

خلال الربع الأول من عام 2022 لتصل إلى 950 ألف ب/ي في شهر فبراير، ويعزى ضعف النمو إلى انخفاض مستويات الاستثمارات وتراجع أداء حقول النفط الناضجة.

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بنحو 320 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2022. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع إنتاج النفط في الأرجنتين الذي بلغ نحو 571 ألف ب/ي خلال شهر فبراير وهو أعلى مستوى له منذ نهاية عام 2011، بسبب زيادة إنتاج النفوط غير التقليدية من حقل Vaca Muerta – رابع أكبر مكامن الاحتياطيات العالمية من النفط الصخري – بنحو 222 ألف ب/ي، بدعم من نمو الاستثمارات في هذا الحقل.

كما ارتفع إمدادات **الصين** النفطية بنحو 190 ألف ب/ي خلال الربع الأول من عام 2022، وفي هذا السياق، من المتوقع أن يتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية في عام 2022 من خلال استثمارات الشركات الصينية في المشروعات الجديدة الناشئة، والآبار الإضافية ومشروعات تطوير حقول النفط والاستخلاص المعزز لإنتاجه، حيث أعلنت شركة الصين الوطنية للنفط البحري عن استثمارات قيمتها 13 مليار دولار لتعزيز إمدادات النفط والغاز، تهدف بالدرجة الأساس إلى تجنب تكرار أزمة الطاقة التي واجهتها الصين في عام 2021.

وتزامناً مع قرارات دول أوبك+ بشأن الحفاظ على آلية زيادة الإنتاج الشهرية، ارتفعت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الأول من عام 2022 لتصل إلى 11.33 مليون برميل/يوم وهو مستوى مرتفع بمقدار 160 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. بينما انخفضت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أورواسيا بشكل طفيف بلغ نحو 30 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق. هذا وتجدر الإشارة إلى التعطل المؤقت لنحو 1 مليون ب/ي من صادرات النفط الخام من روسيا وكازاخستان عبر خطوط أنابيب بحر قزوين (CPC) – أحد أكبر خطوط أنابيب النفط في العالم – الذي يمر عبره ثلث صادرات النفط من كازاخستان وصادرات حقول النفط الروسية في بحر قزوين، بسبب عمليات الصيانة لإصلاح الأضرار في محطة لضخ النفط بميناء novorossiysk الروسي المطل على البحر الأسود، الناجمة عن إضطرابات الطقس.

ويوضح ***الشكل (8)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2021- 2022).

الشكل (8)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2021- 2022)
(مليون برميل/ يوم)

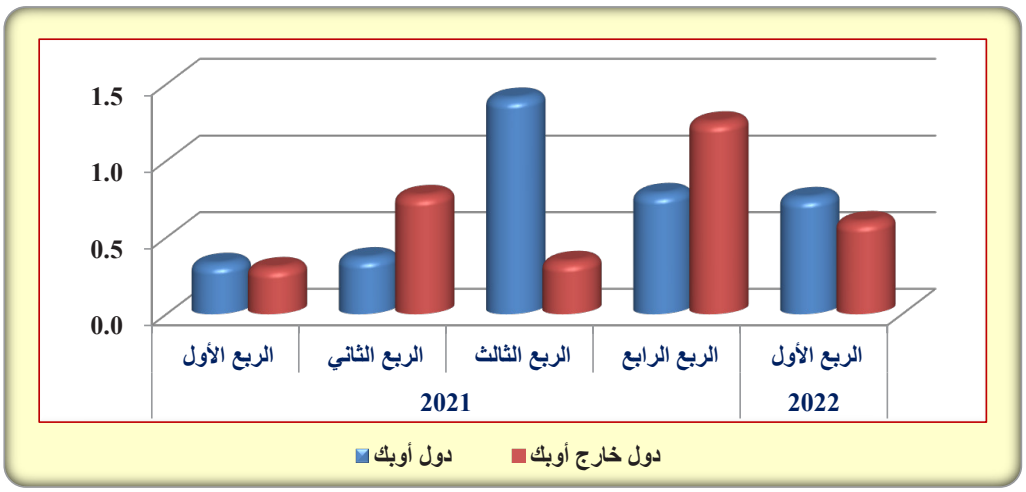

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة[3]،وتطور عدد الحفارات العاملة**

انخفض متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الأول من عام 2022 بمقدار 98 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.2% مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو أول انخفاض فصلي منذ الربع الأول من عام 2021، ليبلغ 8.276 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 836 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 11.2% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 45% من إجمالي إنتاج النفط الأمريكي الذي بلغ 18.42 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة.

[3] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال الأعوام الأخيرة.

ويعزى الانخفاض في إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2022 على الرغم من الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط الخام، إلى تراجع إنتاجه في حوض Permian - أكبر مكامن النفط الصخري الأمريكي - بسبب التوقف الجزئي لعمليات الإنتاج من الآبار وتعطل عمليات النقل بالشاحنات متأثراً بالعاصفة الثلجية الشديدة التي اجتاحت ولاية Texas مركز صناعة النفط الأمريكي. يأتي ذلك إلى جانب استمرار التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، وهو ما قد يتغير خلال الأشهر القليلة القادمة وسط دعوات من الإدارة الأمريكية بزيادة الإنتاج للحد من ارتفاع أسعار النفط في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة.

هذا وقد أظهر أحدث مسح للطاقة تم إجرائه من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas في شهر مارس 2022، أن ضغط المستثمرين للحفاظ على انضباط رأس المال هو السبب الرئيسي الذي يجعل شركات الطاقة يحدون من زيادة الإنتاج على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط. يأتي ذلك إلى جانب أسباب أخرى مثل نقص العمالة، ومحدودية توفر المعدات، وقضايا سلسلة التوريد، وعدم اليقين بشأن بقاء أسعار النفط المستقبلية عند مستويات مرتفعة.

وتواجه صناعة النفط الصخري الأمريكي مشكلات كبيرة تتعلق بالإمداد بالمواد اللازمة لزيادة الإنتاج، وانقطاع سلسلة التوريد ونقص المواد، فضلاً عن نقص القوى العاملة التي ترك جزء كبير منها الصناعة أثناء فترة الانكماش في عام 2020، وبسبب ترويج الإدارة الأمريكية خلال العام الماضي لفكرة خاطئة بأن صناعة النفط تحتضر ويجب التخلي عنها، بدلاً من أن تقوم بالتوجيه نحو زيادة الإنتاج لتلبية الطلب العالمي أثناء عملية انتقال الطاقة مع الحفاظ على عوائد رأس المال المستخدم وأعلى المعايير البيئية والاجتماعية.

ووفقاً لأحدث استطلاع تم إجرائه في شهر مارس 2022 يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 23 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 38 دولار/برميل في مناطق أخرى، كما يوضح الشكل التالي.

أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة

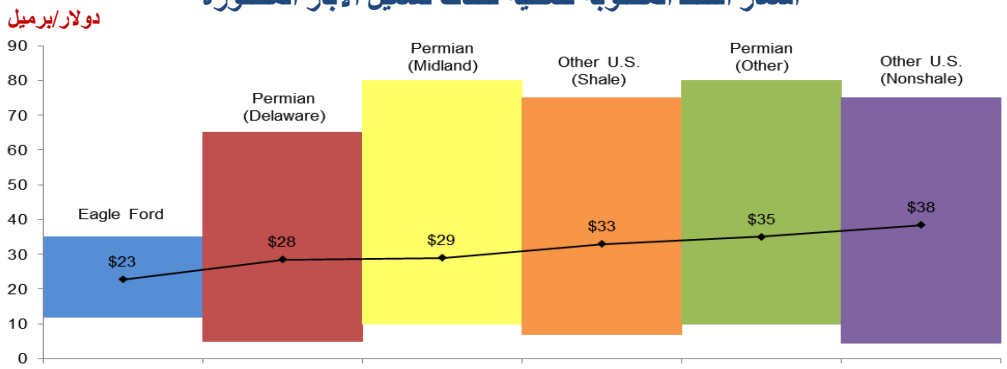

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas، مارس 2022.

في حين تحتاج تلك الشركات إلى سعر يتراوح ما بين 48 إلى 69 دولار/برميل لحفر بئر جديد مربح. في هذا السياق، فأن الشركات الكبيرة (التي يبلغ إنتاجها من النفط الخام 10 آلاف ب/ي أو أكثر) تحتاج إلى 49 دولار/برميل في المتوسط، بينما تحتاج الشركات الصغيرة (التي يبلغ إنتاجها من النفط الخام أقل من 10 آلاف ب/ي) إلى متوسط 59 دولار/برميل، كما يوضح الشكل التالي.

أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas، مارس 2022.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الأول من عام 2022، فقد ارتفع بمقدار 72 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 572 حفارة، مرتفعاً بمقدار 217 حفارة على أساس سنوي. يذكر أن عدد الحفارات العاملة يشهد ارتفاعاً شهرياً متواصلاً منذ شهر سبتمبر 2020، وهو مؤشر مبكر عن الإنتاج المستقبلي. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (9).***

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2021 – 2022)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الأول 2021		7.440	355
الربع الثاني		7.986	407
الربع الثالث		8.115	449
الربع الرابع		8.374	500
الربع الأول 2022*		8.276	572
التغير عن	الربع الرابع 2021	(0.098)	72
	الربع الأول 2021	0.836	217

*بيانات تقديرية

ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues.

الشكل (9)

المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2021 – 2022)

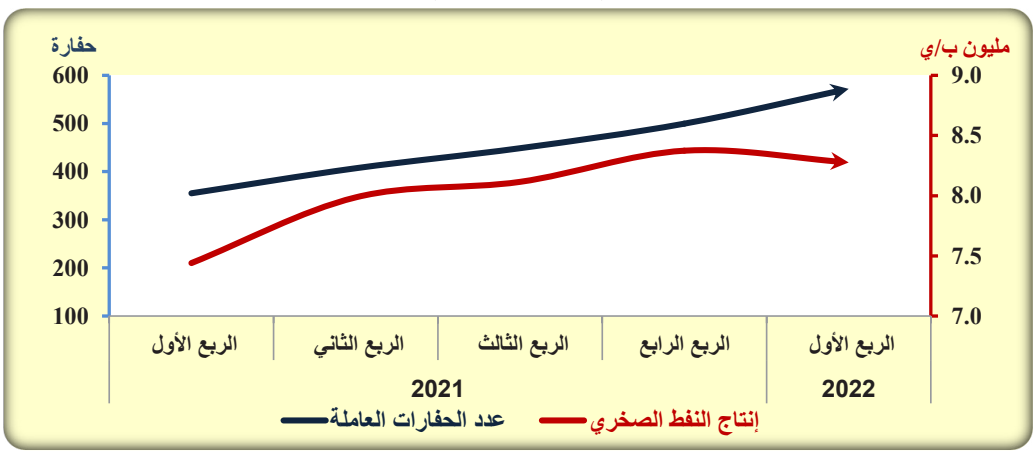

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- **الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة**

ارتفع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 299 بئر أو بنسبة 14.7% مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو الارتفاع الفصلي السادس على التوالي، ليصل إلى 2334 بئر، مرتفعاً بمقدار 992 بئراً مقارنة

بالمستوى المسجل في الربع المماثل من عام 2021. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار خام غرب تكساس والتي ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، ***كما يوضح الشكل (10).***

الشكل (10)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة، خلال الفترة (2021 – 2022)

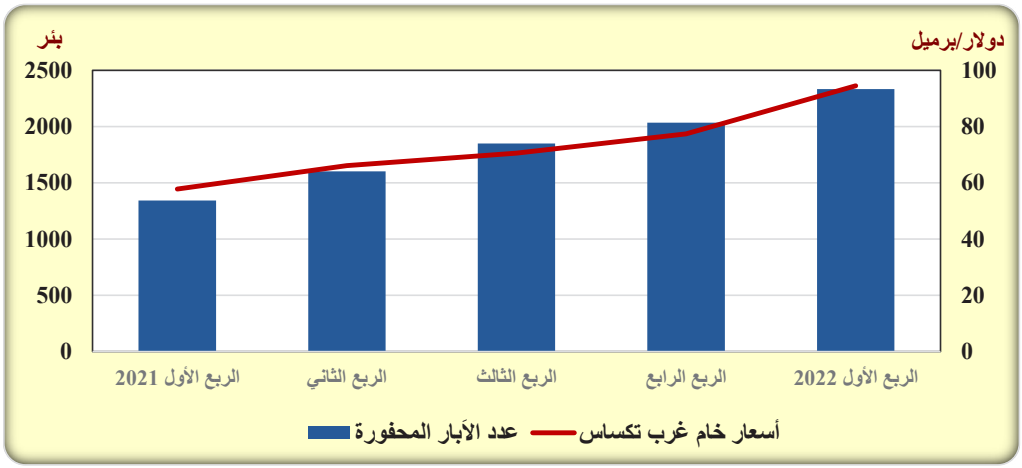

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي عدد الآبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 68 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 2775 بئراً وهو أعلى مستوى لها مُنذ الربع الأول من عام 2020.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الأول من عام 2022 بنحو 441 بئراً، مقارنة بنهاية الربع السابق، ليبلغ عددها 4273 بئر، وهو أدنى مستوى مسجل منذ بدء تسجيل تلك

البيانات في نهاية عام 2013، منخفضاً بنحو 2632 بئراً مقارنة بالربع المماثل من عام 2021. ويؤكد هذا الانخفاض الملحوظ على تركيز الشركات المنتجة على استكمال الآبار بدلاً من حفر آبار جديدة، وهو ما قد يحد من نمو إنتاج النفط الأمريكي خلال الأشهر المقبلة، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تظهر أحدث بياناتها انخفاض عدد الآبار المحفورة غير المكتملة في مناطق Eagle Ford و Bakken و Appalachia و Niobrara إلى أدنى مستوياتها المسجلة على الإطلاق، وانخفاضها في حوض Permian إلى أدنى مستوياتها منذ شهر فبراير 2017.

- الطلب العالمي على النفط

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2022، وبشكل ملحوظ بلغ نحو 1.2 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 1.2%، ليصل إلى 99 مليون ب/ ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 5 مليون ب/ي، أي بنسبة 5.3% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التراجع في طلب الدول الأوروبية والصين والولايات المتحدة الأمريكية، متأثرة بضعف النمو الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا وموجة جديدة من الإصابات بالمتغير Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا في الصين. بينما حد من الانخفاض في الطلب العالمي على النفط، إنهاء عمليات الإغلاق ورفع القيود المفروضة على حركة التنقل في الهند وباقي الدول الأسيوية النامية ودول الشرق الأوسط وأفريقيا، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (11).***

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2021 – 2022)

(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الأول 2021		42.4	51.6	94.0
الربع الثاني		44.1	51.5	95.5
الربع الثالث		45.8	51.8	97.6
الربع الرابع		46.7	53.4	100.1
الربع الأول 2022*		45.2	53.8	99.0
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2021	(1.5)	0.4	(1.2)
	الربع الأول 2021	2.8	2.2	5.0

*بيانات تقديرية

المصادر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (11)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2021- 2022)
(مليون برميل/ يوم)

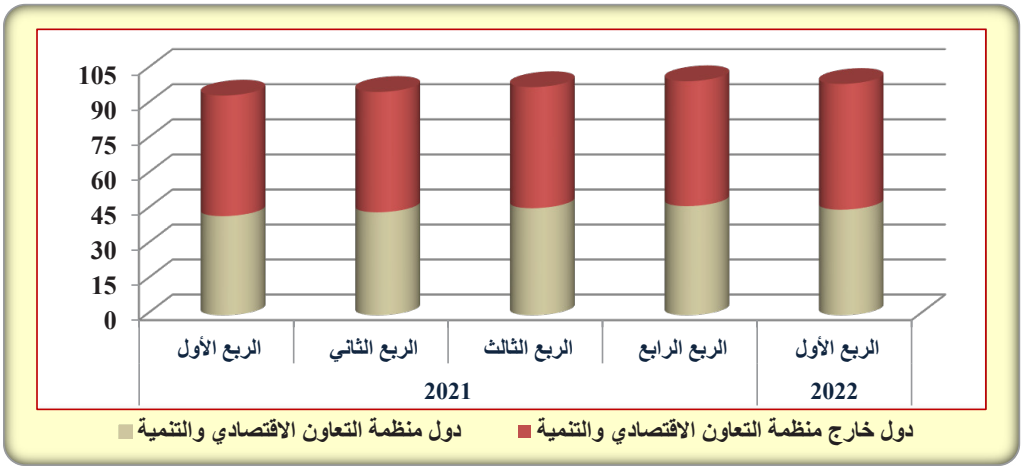

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الأول من عام 2022:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

انخفض طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الأول من عام 2022 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 1.5 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 3.3% مقارنة بالربع الرابع من عام 2021، ليصل إلى نحو 45.2 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.8 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 6.5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض طلب **دول الأمريكتين** خلال الربع الأول من عام 2022 بمقدار 630 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 24.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب على النفط في الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ عام 2020 بنحو 860 ألف برميل/يوم، مقابل استمرار تعافيه في كلاً من كندا والمكسيك بنحو 230 ألف برميل/يوم.

في هذا السياق، انخفض الطلب الأمريكي خلال شهر يناير 2022، رغم ارتفاع الإنتاج الصناعي بشكل أكبر من المتوقع. حيث تأثر الطلب بشكل كبير بإلغاء الرحلات الجوية ونقص العاملين في قطاع الطيران المرتبط بتدابير احتواء فيروس كورونا وفقاً لإحصائيات الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) الشهرية عن الأسواق المحلية الأمريكية، فضلاً عن تراجع متوسط الطلب المحلي على الغازولين خلال الأسبوع الثاني من هذا الشهر إلى أدنى مستوى له منذ شهر مارس 2021 وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي أظهرت تعافي الطلب الأمريكي على النفط خلال شهر فبراير بدعم من ارتفاع الطلب على الغازولين في ظل انتعاش أداء وقود النقل وزيادة الأنشطة الاجتماعية، قبل أن يتراجع في شهر مارس بسبب تباطؤ الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

كما انخفض طلب **دول أوروبا** خلال الربع الأول من عام 2022 بحوالي 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بحوالي 0.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. في هذا السياق، وعقب ارتفاعه في شهر يناير 2022 إلى ما دون مستوياته قبل جائحة فيروس كورونا بدعم من الانتعاش المضطرد في استهلاك وقود النقل مع تخفيف القيود المرتبطة بهذا الفيروس وتعافي النشاط الاقتصادي والصناعي بشكل ملحوظ في معظم دول الاتحاد الأوروبي، تراجع طلب دول أوروبا على النفط وسط تصاعد التطورات الجيوسياسية في شرق أوروبا التي كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية بشكل عام.

بينما ارتفع طلب **دول أسيا الهادئ** بنحو 140 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 290 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب على كل من، الغازولين والديزل مع انتعاش حركة التنقل، النافتا لاستخدامها كمادة أولية وسيطة في قطاع البتروكيماويات في اليابان وكوريا الجنوبية، وغاز البترول المسال لاستخدامه في أغراض التدفئة بالمباني السكنية. ***كما يوضح الجدول (7).***

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2021 – 2022)

(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول أسيا الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الربع الأول 2021		22.8	11.9	7.7	42.4
الربع الثاني		24.4	12.6	7.0	44.1
الربع الثالث		24.8	13.9	7.1	45.8
الربع الرابع		25.0	13.9	7.8	46.7
الربع الأول 2022*		24.4	12.8	8.0	45.2
التغير عن	**الربع الرابع 2021**	**(0.6)**	**(1.1)**	**0.1**	**(1.5)**
	الربع الأول 2021	**1.6**	**0.9**	**0.3**	**2.8**

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 400 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 53.8 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في **منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 480 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، حيث ارتفع طلب **الدول العربية** على النفط بمقدار 200 ألف برميل/يوم، ليصل إلى نحو 7 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 13% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأول من عام 2022، مرتفعاً بنحو 300 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. كما ارتفع طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بواقع 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.8 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 180 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب **الدول الآسيوية** فقد شهد انخفاضاً طفيفاً خلال الربع الأول من عام 2022 بلغ نحو 30 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 28.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

انخفض **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة بنحو 870 ألف برميل/يوم أو بنسبة 5.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 14.3 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2022، مرتفعاً بنحو 490 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى تأثر الطلب على الوقود الصناعي وأنواع وقود النقل الرئيسية سلباً بإجراءات الاحتواء الصارمة لأسوء موجة من فيروس كورونا منذ عامين، تضمنت فرض عملية إغلاق لمدينة شنغهاي وبعض المدن الأخرى في نهاية شهر مارس 2022، بموجب سياسة Zero – Covid، مما دفع مصافي تكرير النفط لخفض معدلات تشغيلها، وأدى إلى تراجع النشاط الصناعي للمرة الأولى منذ خمسة أشهر.

في المقابل، كان الطلب الصيني على النفط مدعوماً خلال شهري يناير وفبراير 2022، بالطلب القوي على المواد الأولية المستخدمة كلقيم في صناعة البتروكيماويات، بما في ذلك غاز البترول المسال والنافتا. فضلاً عن ارتفاع الطلب على نواتج التقطير الخفيفة عقب انتهاء عمليات الصيانة في محطات نزع الهيدروجين من البروبان، وزيادة الطلب على وقود التدفئة للمنازل خلال فصل الشتاء البارد، وارتفاع الطلب على الديزل في ظل الإنفاق المرتفع على البنية التحتية.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع **الطلب الهندي** على النفط خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 260 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 5.3 مليون برميل/ يوم مقترباً من مستوياته المسجلة قبل جائحة كورونا، ومرتفعاً بنحو 340 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب على وقود النقل خلال شهري فبراير ومارس، عقب رفع القيود المفروضة على حركة التنقل والسفر والاستئناف الكامل للأعمال التجارية والبناء والزراعة والأنشطة الاجتماعية والصناعية، فضلاً عن تعافي الطلب على غاز البترول المسال المستخدم في المنازل والصناعات الصغيرة.

يذكر أن ارتفاع عدد الإصابات بالمتغير Omicron من فيروس كورونا خلال شهر يناير، كان له دور في الحد من ارتفاع الطلب الهندي خلال الربع الأول من عام 2022. حيث تم فرض قيود على حركة التنقل والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تضمنت خفض استخدام وسائل النقل العام وحركة الشاحنات، والتعليق الجزئي لرحلات الركاب التجارية الدولية من وإلى الهند، مما أدى إلى انخفاض الطلب على وقود النقل ووقود الطائرات، وتراجع نشاط المصانع إلى أدنى مستوى له في نحو أربعة أشهر.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 90 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 180 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفع الطلب في **البرازيل** بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.8 مليون برميل/يوم، تزامناً مع استمرار انتعاش حركة التنقل مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الغازولين، وبدعم من برامج التحفيز المالي. في حين تراجع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 10 آلاف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3.6 مليون برميل/ يوم.

وشهد طلب **دول أوراسيا** على النفط انخفاضاً خلال الربع الأول من عام 2022 بمقدار 100 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 4.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 60 ألف ب/ي على أساس سنوي. حيث انخفض **طلب روسيا** على النفط بمقدار 60 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.7 مليون ب/ي، كما انخفض الطلب على النفط في باقي دول أوروأسيا بنحو 40 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، يأتي ذلك تزامناً مع التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، ***كما يوضح الجدول (8).***

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2021 – 2022)
(مليون برميل/ يوم)

	2021				2022	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2021
الدول العربية :	**6.7**	**6.5**	**6.8**	**6.8**	**7.0**	**0.200**	**0.300**
الدول الأعضاء	5.6	5.4	5.7	5.7	5.9	0.200	0.300
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	–	–
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.6**	**5.4**	**5.6**	**5.6**	**5.8**	**0.200**	**0.180**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**12.3**	**11.9**	**12.4**	**12.4**	**12.8**	**0.400**	**0.480**
الدول الآسيوية	**27.4**	**28.1**	**27.5**	**28.9**	**28.8**	**(0.030)**	**1.470**
منها: الصين	13.9	14.6	14.6	15.2	14.3	(0.870)	0.490
الهند	4.9	4.5	4.6	5.0	5.3	0.260	0.340
الدول الأخرى	8.6	9.0	8.3	8.6	9.2	0.580	0.640
دول أمريكا اللاتينية	**6.3**	**6.2**	**6.5**	**6.3**	**6.4**	**0.090**	**0.180**
منها: البرازيل	2.7	2.5	2.6	2.7	2.8	0.100	0.100
الدول الأخرى	3.6	3.7	3.9	3.6	3.6	(0.010)	0.080
دول أوروأسيا	**4.9**	**4.7**	**4.7**	**5.0**	**4.9**	**(0.100)**	**0.060**
منها: روسيا	3.7	3.4	3.6	3.8	3.7	(0.100)	0.050
دول أوروبا الأخرى	**0.8**	**0.7**	**0.7**	**0.8**	**0.8**	**0.010**	**0.020**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**51.6**	**51.5**	**51.7**	**53.4**	**53.8**	**0.370**	**2.210**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

ـ مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[4]

إنخفض إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الأول من عام 2022 بمقدار 75 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.568 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 358 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد انخفض في نهاية الربع الأول من عام 2022 بمقدار 14 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 973 مليون برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 178 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 61 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.595 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 180 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكتين*** بمقدار 80 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.384 مليار برميل (منها 560 مليون برميل من النفط الخام و 824 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 187 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

حيث إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة*** في نهاية الربع الأول من عام 2022 بمقدار 51 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.144 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 146 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي. فقد انخفض ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية*** بنحو 5.5 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 412.4 مليون برميل.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى انخفاض المخزون الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في الرابع من شهر فبراير 2022 بأكبر وتيرة مسجلة منذ شهر سبتمبر 2021 ليصل إلى نحو 410.4 مليون برميل وهو أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2018، متأثراً بتراجع الإنتاج

[4] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

على خلفية العاصفة الثلجية الشديدة التي اجتاحت ولاية Texas مركز صناعة النفط الأمريكي. كما ساهم ارتفاع معدلات تشغيل المصافي في نهاية شهر مارس 2022، في انخفاض مخزون النفط الأمريكي إلى نحو 410 مليون برميل وهو أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2018، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

كما انخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بنحو 45.5 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 731.6 مليون برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى قوة الطلب المحلي خلال شهر فبراير 2022، فضلاً عن انخفاض الواردات الأمريكية من المنتجات النفطية.

يذكر في هذا السياق، أن مخزونات الغازولين انخفضت خلال الأسبوع الأخير من شهر مارس 2022 إلى أدنى مستوى لها مُنذ ديسمبر 2021، بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل خلال الأسبوع الثاني من الشهر نفسه إلى أدنى مستوى لها منذ أبريل 2014.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد ارتفع بنحو 20 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 875 مليون برميل (منها 308 مليون برميل من النفط الخام و 567 مليون برميل من المنتجات)، منخفضاً بمقدار 133 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وقد جاء هذا الارتفاع على خلفية انخفاض إنتاجية مصافي التكرير في دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المملكة المتحدة والنرويج خلال شهر فبراير 2022، فضلاً عن تراجع الطلب متأثراً بالأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة.

وانخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول آسيا الهادئ*** خلال الربع الأول من عام 2022 بحوالي 15 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 309 مليون برميل (منها 104 مليون برميل من النفط الخام و 205 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 37 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك +. تجدر الإشارة إلى تراجُع مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2017 – 2021) خلال شهر يناير 2022 بنحو 280 مليون برميل، وواصلت تراجعها عن المتوسط

خلال شهر فبراير بنحو 334 مليون برميل. هذا وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى تراجع تلك المخزونات في نهاية شهر مارس 2022 إلى أدنى مستوى لها في ثمانية أعوام. ***كما يوضح الشكل (12).***

الشكل (12)
تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2017 – 2021)
(مليون برميل)

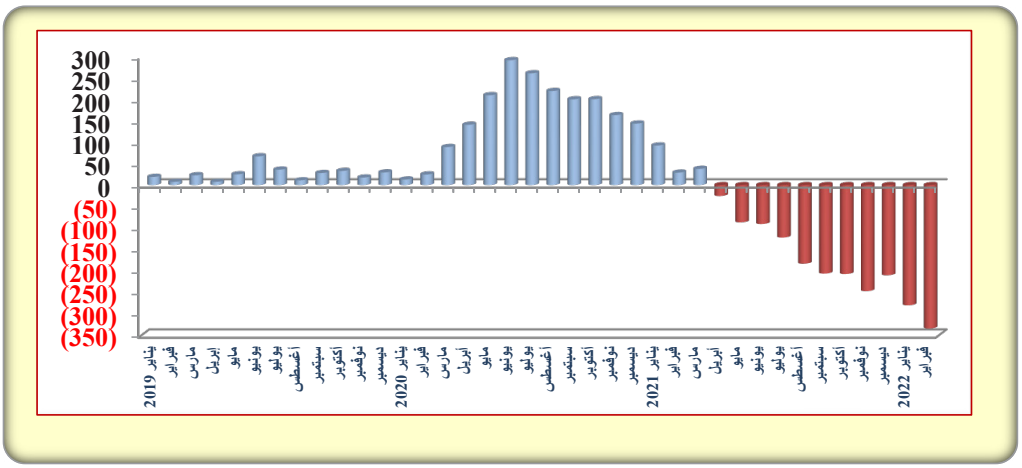

المصدر: - منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي[5]

ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الأول من عام 2022 بمقدار 31 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 2.917 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 176 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** إنخفاضاً بنحو 44 مليون برميل خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 5.485 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 534 مليون برميل على أساس سنوي.

[5] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الأول من عام 2022 بحوالي 23 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.371 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 86 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 39 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.243 مليار برميل، بينما انخفض مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 16 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 128 مليون برميل. ويعزى ذلك جزئياً إلى تغيير مسار التدفقات التجارية بعد أن ابتعد النفط الخام الروسي عن السوق الأوروبية التقليدية وأبحر لمسافات أطول إلى آسيا.

المخزون الاستراتيجي

انخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في نهاية الربع الأول من عام 2022 بمقدار 35 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.748 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 102 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد انخفض ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[6] في نهاية الربع الأول من عام 2022 بنحو 29 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 564.6 مليون برميل، وهو أقل مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الثاني من شهر أبريل 2002. يذكر في هذا السياق، أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت عن بيع 18 مليون برميل من مخزون النفط الاستراتيجي خلال شهر يناير 2022 كجزء من خطة منسقة مع بعض الدول المستهلكة الرئيسية، بما في ذلك الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية للسحب من مخزوناتها، في محاولة للحد من ارتفاع أسعار النفط. يأتي ذلك قبل أن تعلن الولايات المتحدة في بداية شهر مارس عن خطة لسحب 30 مليون برميل من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية في إطار خطة وكالة الطاقة الدولية الأولية للطوارئ بسحب 62.7 مليون برميل للتخفيف من نقص الإمدادات المتزايد في أسواق النفط الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية. وفي نهاية شهر مارس أعلنت الولايات المتحدة عن سحب قياسي من مخزونات النفط الخام

[6] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

الاستراتيجية يصل إلى 180 مليون برميل (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) بدء من مايو 2022. كما أعلنت باقي الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية سحب 60 مليون برميل من مخزوناتها الاستراتيجية على مدى ستة أشهر.

إجمالي المخزون العالمي[7]

إنخفض ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الأول من عام 2022 إلى 8.605 مليار برميل مسجلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 56 مليون برميل أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 549 مليون برميل أي بنسبة 6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (13).***

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2021 – 2022
(مليون برميل)

المنطقة	2021		2022	التغير عن (مليون برميل)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2021
الأمريكتين	**1571**	**1464**	**1384**	**(80)**	**(187)**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1290	1195	1144	(51)	(146)
أوروبا	**1008**	**855**	**875**	**20**	**(133)**
أسيا الهادئ	**346**	**324**	**309**	**(15)**	**(37)**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2926**	**2643**	**2568**	**(75)**	**(358)**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**3093**	**2886**	**2917**	**31**	**(176)**
إجمالي المخزون التجاري**	**6019**	**5529**	**5485**	**(44)**	**(534)**
المخزون في البحر	**1285**	**1348**	**1371**	**23**	**86**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1850**	**1783**	**1748**	**(35)**	**(102)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	638	594	565	(29)	(73)
إجمالى المخزون العالمى	**9154**	**8661**	**8605**	**(56)**	**(549)**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	65.4	56.7	54.7	(2.0)	(10.7)

* بيانات تقديرية.
** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصادر: Oil Market Intelligence

[7] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الشكل (13)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2021- 2022)
(مليار برميل)

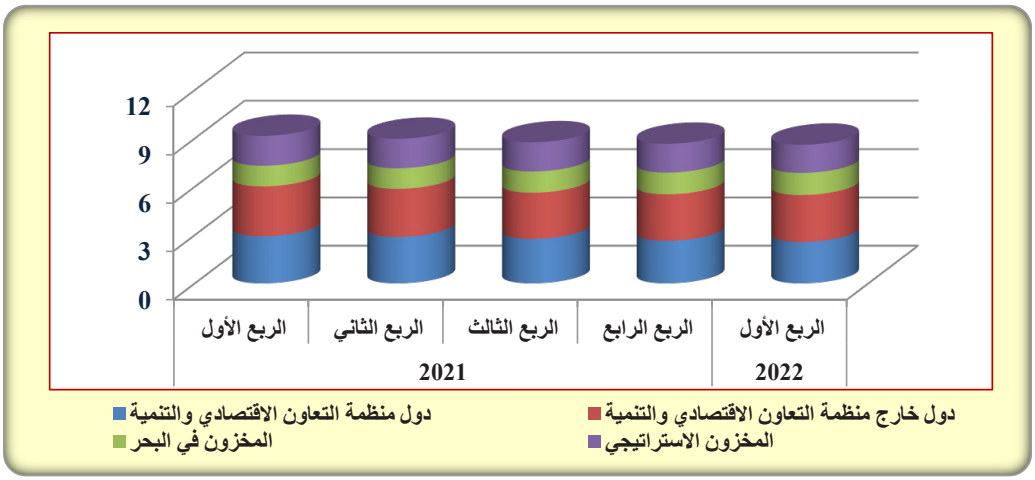

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الأول من عام 2022 قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ شهر مايو 2008 وهو 54.7 يوم من الاستهلاك، منخفضة بنحو يومين مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع السابق، ومنخفضة بنحو 10.7 يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي البالغ 65.4 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

كان للتقدم المحرز في المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بشأن إحياء الاتفاق النووي لعام 2015، وهو ما قد يمهد الطريق لرفع العقوبات عن صادرات النفط الإيرانية وعودتها إلى الأسواق العالمية، دوراً في الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الربع الأول 2022. بينما تسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا وفي منطقة الشرق الأوسط (الاعتداءات التي استهدفت منشآت النفط بالمملكة العربية السعودية) في تنامي المخاوف بشأن أمن واستقرار إمدادات الطاقة العالمية، مما شكل دعماً لأسعار النفط الخام.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بالأداء المتباين للدولار الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2022. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد شهدت ارتفاعاً خلال شهر يناير 2022، مع تباطؤ زخم الدولار الأمريكي متأثراً بتصاعد معدلات التضخم ليتراجع مؤشر الدولار[8]، وهو ما يتفق مع طبيعة العلاقة العكسية بينهما، حيث أصبح النفط أقل تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

يأتي ذلك قبل أن تتحول العلاقة بين أسعار النفط الخام والدولار الأمريكي إلى علاقة طردية، وهو أمر نادراً ما يحدث، ويستمر حدوثه لفترة قصيرة من الزمن نتيجة تزامن حدوث عدة عوامل متداخلة منها ما له علاقه بأساسيات سوق النفط ومنها ما ليس له علاقة بها. حيث ارتفعت أسعار النفط خلال شهر فبراير على الرغم من ارتفاع مؤشر الدولار، وإن كان بشكل نسبي، بدعم من استمرار قوة أداء الاقتصاد الأمريكي وتوقعات رفع أسعار الفائدة.

وواصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال شهر مارس، على الرغم من ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، بدعم من قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، وذلك للمرة الاولى منذ عام 2018، في ظل ارتفاع التضخم بأكبر وتيرة مسجلة منذ حوالي 40 عام.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً ملحوظاً في ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2022، وسط ظهور حالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المستقبلية لأسواق النفط، ناشئة عن تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية. بينما ساعد نجاح إتفاق دول أوبك+ في تحقيق استقرار أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في الأسواق الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية والإمدادات المستقبلية والطلب المتوقع.

[8] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجودة في مناطق وسط الولايات المتحدة وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وعوضاً عن ذلك تتلقى الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث سيكون من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، كما أنه يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 122 ألف ب/ي أى بنسبة 1.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 6.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 592 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. بينما ***انخفضت وارداتها من المنتجات النفطية*** بحوالى 47 ألف ب/ي أي بنسبة 2.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 197 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وعلى جانب الصادرات، ***انخفضت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام*** خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 19 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 2.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 83 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق.

كما ***انخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بنحو 180 ألف ب/ي، أى بنسبة 3.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 4.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 177 ألف ب/ي على أساس سنوي. يأتي هذا على الرغم من ارتفاع صادرات المنتجات النفطية الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 11 مارس 2022 إلى نحو 6.4 مليون ب/ي وهو ثاني أكبر مستوى قياسي لها، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وبناء على ما تقدم، ارتفع صافي الواردات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2022 إلى نحو 559 ألف ب/ي، مقارنة بصافي واردات نفطية بلغ 286 ألف ب/ي خلال الربع السابق، وصافي صادرات نفطية بلغ نحو 424 ألف ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)
تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الأول 2021		2.9	11.3	4.3
الربع الثاني		3.1	9.7	4.2
الربع الثالث		3.7	10.1	4.0
الربع الرابع		3.3	10.0	4.4
الربع الأول 2022*		3.4	10.0	4.6
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2021	0.141	0.033	0.217
	الربع الأول 2021	0.509	(1.263)	0.250

الجدول (11)
تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الأول 2021		(2.5)	(0.454)	(0.211)
الربع الثاني		(2.7)	(0.133)	(0.300)
الربع الثالث		(2.7)	0.550	(0.191)
الربع الرابع		(3.0)	0.479	(0.217)
الربع الأول 2022*		(2.9)	0.513	(0.410)
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2021	0.132	0.034	(0.193)
	الربع الأول 2021	(0.373)	0.966	(0.199)

*بيانات تقديرية

ملاحظة:
ـ الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:
ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الأول من عام 2022 بحوالي 33 ألف ب/ي فقط، أي بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى 10 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 1.3 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، انخفاض واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام خلال شهر يناير 2022 إلى نحو 10.5 مليون برميل/يوم، وسط تقييد المصافي المستقلة بحصص محدودة للاستيراد وتراجع هوامش التكرير. وواصلت واردات الصين من النفط الخام انخفاضها خلال شهر فبراير لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ شهر أكتوبر 2021 وهو 9.5 مليون برميل/يوم، على خلفية تقليص العمليات في مصافي التكرير الصينية المستقلة بناء على التعليمات الحكومية الصادرة للمصانع بخفض الإنتاج للمساعدة في تقليل تلوث الهواء خلال دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في مدينة بكين. يأتي ذلك قبل أن ترتفع الواردات خلال شهر مارس إلى 10.1 مليون ب/ي بدعم من خطط المصافي لتعزيز عمليات التشغيل لمواكبة انتعاش الطلب المحلي عقب إنتهاء عطلة السنة القمرية الجديدة ودورة الألعاب الأولمبية الشتوية.

بينما ارتفعت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** بنحو 34 ألف ب/ي أو بنسبة 2.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 367 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2022. في حين استقرت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 954 ألف ب/ي، منخفضة بنحو 600 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وبشكل عام ارتفع ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الأول من عام 2022 بحوالي 67 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 10.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 297 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

هذا وقد أدى تجدد الإجراءات والقيود الصارمة وعمليات الإغلاق للحد من تفشي أسوء موجة لفيروس كورونا المستجد منذ عامين، إلى تراجع طلب الصين على واردات الخام لشحنات شهري مايو ويونيو 2022.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 217 ألف ب/ي، أي بنسبة 5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 250 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق تجدُر الإشارة إلى ارتفاع واردات الهند من النفط الخام في شهر فبراير 2022 إلى 4.6 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ شهر ديسمبر 2020، ويعزى ذلك إلى زيادة استهلاك المصافي لتلبية الطلب المحلي المتنامي عقب إنتهاء الموجة الثالثة من الإصابات بفيروس كورونا، مع تحسن أرباح التكرير.

بينما انخفضت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 160 ألف ب/ي، أي بنسبة 14.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 957 ألف ب/ي، منخفضة بنحو 43 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، **ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية** بحوالى 33 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 156 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك يرتفع ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الأول من عام 2022 بحوالي 23 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 51 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء **صناعة تكرير النفط الخام العالمية** بشكل نسبي خلال الربع الأول من عام 2022، وبدرجات متفاوتة على مستوى المجموعات الدولية. حيث ارتفعت **كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية** خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 30 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 79.6 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 4.9 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بنحو 40 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 35.7 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انتعاش نشاط مصافي التكرير في كلاً من كوريا الجنوبية واليابان بدعم من الطلب القوي على وقود النقل والمواد الأولية المستخدمة في صناعة البتركيماويات. وفي المقابل، تباطؤ نشاط مصافي التكرير الأمريكية خلال شهر يناير والنصف الأول من شهر فبراير، حيث تراجع معدل تشغيل تلك المصافي خلال الأسبوع المنتهي في 11 فبراير 2022 إلى 85.3% وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2021. كما تأثر نشاط التكرير في أوروبا سلباً بالأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن تضطر مصافي التكرير الأوروبية إلى خفض إنتاجها من الغازولين والديزل في إطار سعيها لإيجاد بديل للنفط الروسي، حيث تتنافس تلك المصافي لتأمين إمدادات محدودة من درجات النفط البديلة.

وانخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بشكل طفيف بلغ 10 آلاف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 43.9 مليون ب/ ي،

حيث تراجع أداء نشاط التكرير في الشرق الأوسط وروسيا والصين وأمريكا الجنوبية، بينما انتعش نشاط مصافي تكرير النفط في الهند التي كثفت من عمليات التشغيل للاستفادة من ارتفاع أرباح هوامش التكرير في إطار سعيها لتعويض جزء من الخسائر الناجمة عن بيع الوقود بالأسواق المحلية، وأرجأت بعض المصافي أيضاً أعمال الصيانة لوحدات من أجل الاستفادة من التصدير، وكذلك لتلبية الطلب المحلي المتنامي على الوقود. ***كما يوضح الجدول (12) والشكل (14).***

الجدول (12)

تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2021 – 2022)

(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2021		2022	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2021
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**32.3**	**35.7**	**35.7**	**0.040**	**3.420**
الأمريكتين	16.3	18.2	18.2	(0.02)	1.840
أوروبا	10.2	11.5	11.4	(0.09)	1.220
أسيا الهادئ	5.8	6.0	6.2	0.150	0.360
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**42.3**	**43.9**	**43.9**	**(0.010)**	**1.520**
الصين	14.1	14.0	14.0	(0.060)	(0.150)
الهند	4.9	5.0	5.2	0.140	0.230
دول الشرق الأوسط	6.5	7.2	7.1	(0.110)	0.640
روسيا	5.6	5.8	5.6	(0.140)	0.060
دول أمريكا اللاتينية	3.3	3.4	3.3	(0.040)	0.080
أفريقيا	1.9	2.0	2.0	0.0	0.060
دول أخرى**	6.1	6.5	6.7	0.220	0.610
الإجمالي العالمي	**74.6**	**79.6**	**79.6**	**0.030**	**4.940**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الأسيوية وباقي دول أوروأسيا.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

الشكل (14)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2021- 2022)
(مليون برميل/ يوم)

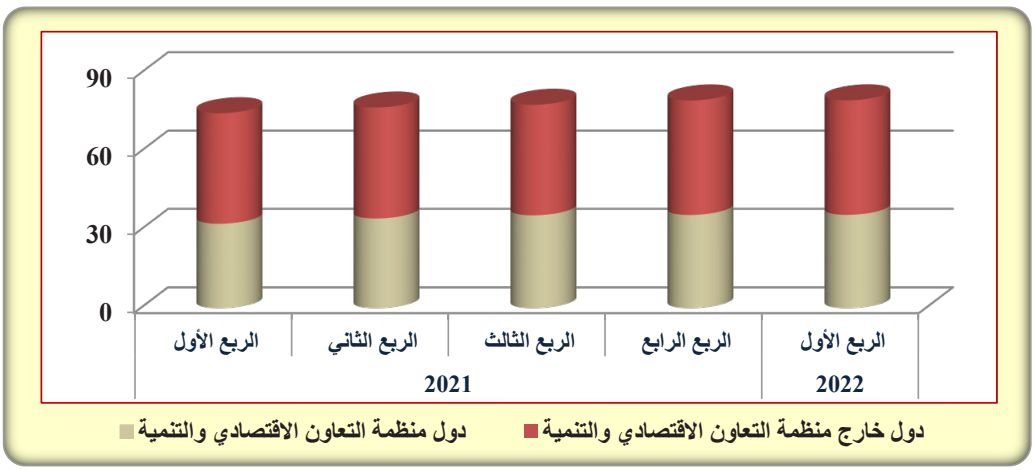

المصدر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

يجدر الذكر بأن وكالة الطاقة الدولية قد أشارت إلى أنه من المتوقع أن تزداد إنتاجية المصافي العالمية بمقدار 4.4 مليون ب/ي خلال الفترة (أبريل – أغسطس 2022) بسبب السعة الجديدة والمكاسب الموسمية العادية. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع عمليات تشغيل مصافي التكرير العالمية في عام 2022 بمقدار 3 مليون ب/ي على أساس سنوي، غير أنها ستظل أقل من مستويات عام 2017.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

يشير تقرير "آفاق الطاقة 2022" الصادر عن شركة British Petroleum في شهر مارس 2022 إلى أن الطاقة المتجددة يمكن أن تستحوذ على حصة 65% من إجمالي الطاقة الأولية العالمية بحلول عام 2050. حيث يتوقع التقرير سرعة توسع طاقة الرياح والطاقة الشمسية في العالم بحلول عام 2050 وفقاً لجميع السيناريوهات الثلاثة المفترضة (السيناريو المتسارع - Accelerated، سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية - Net Zero، سيناريو الزخم الجديد - New Momentum). حيث من المتوقع ارتفاع السعة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية بأكثر من 15 ضعفاً مقارنة بمستويات عام 2019 وفقاً للسيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، وبحوالي 9 أضعاف وفقاً لسيناريو الزخم الجديد. سيتم استخدام الجزء الأكبر من هذه السعة لتوفير الكهرباء في مراكز الاستخدام النهائية، على الرغم من أنه بحلول عام 2050 سيتم استخدام حوالي 20-30% منها في إنتاج الهيدروجين الأخضر. تجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد هذه التوقعات قبل الأزمة الروسية الأوكرانية ولا تأخذ في الاعتبار تأثير الأزمة على الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة الأخرى.

يأتي هذا التوسع السريع المتوقع بدعم من استمرار انخفاض التكاليف، خاصة على مدار الفترة (2020-2030)، حيث ستنخفض تكاليف التكنولوجيا والإنتاج مع زيادة انتشار التقنيات، مدعومة بزيادة كفاءة الوحدة ومشروعات الطاقة الشمسية، ومن خلال عوامل الحمل الأعلى وتكاليف التشغيل المنخفضة لطاقة الرياح. في هذا السياق، يتوقع انخفاض التكلفة المعيارية للكهرباء المولدة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، بحوالي 20-25% و 40-55% على التوالي بحلول عام 2030 وفقاً للسيناريوهات الثلاثة. وتتباطأ وتيرة انخفاض التكاليف خلال الفترة (2030-2050) حيث يتم تعويض انخفاض تكاليف التوليد من خلال التكلفة المتزايدة لموازنة أنظمة الطاقة مع زيادة حصص مصادر الطاقة المتغيرة.

يتطلب زيادة السعة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية في السيناريوهات الثلاثة تسريع كبير للوتيرة التي يتم بها تمويل وبناء السعات الجديدة. حيث يتوقع أن يتراوح متوسط معدل الزيادة في السعة المركبة ما بين 600-750 جيجاوات سنوياً خلال الفترة (2030-2040) وما بين 700-750 جيجاوات خلال الفترة (2040-2050) وهو ما يعادل مرتين أو ثلاث مرات أسرع من أعلى معدل

للزيادة تحقق سابقاً، وفقاً للسيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية. يعتمد هذا الأمر على مجموعة من عوامل التمكين، بما في ذلك قدرة النقل والتوزيع، وتوافر المواد الرئيسية، والتخطيط والتصاريح، والقبول الاجتماعي. هذا ويتوقع أن تتباطأ وتيرة الزيادة في السعة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية خلال الفترة (2040-2050)، خاصة في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، حيث يقترب قطاع الطاقة من إزالة الكربون بشكل كامل.

تستحوذ الاقتصادات الناشئة على أكثر من 75% من السعة المركبة الجديدة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية بحلول عام 2050، مع مساهمة الصين بنحو 25% من هذه الزيادة، وفقاً للسيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية.

تطور طاقة الرياح والطاقة الشمسية المركبة حتى عام 2050

جيجاوات

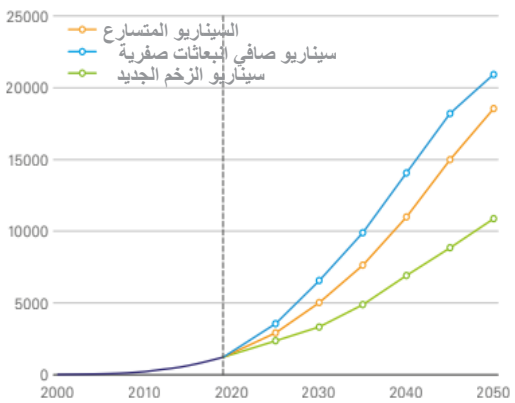

تطور تكلفة طاقة الرياح والطاقة

التغير مقارنة بعام 2019

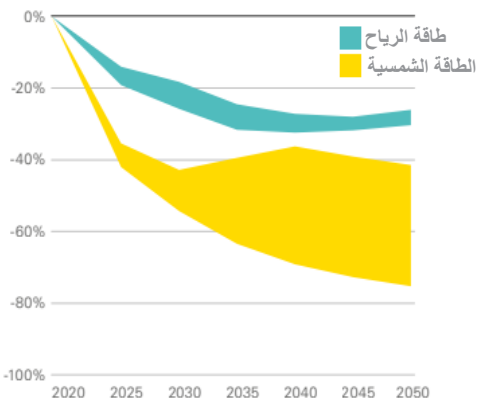

المصدر: BP, Energy Outlook 2022 .

ومن جانب أخر، يشير التقرير إلى توقع نمو الطلب على الطاقة الحيوية الحديثة – الكتلة الحيوية الصلبة والوقود الحيوي والغازات المشتقة من الكتلة الحيوية – بشكل كبير، مما يدعم الانتقال إلى نظام طاقة منخفض الكربون. حيث يتوقع ارتفاعه في جميع السيناريوهات الثلاثة لأنه يساعد على إزالة الكربون من القطاعات التي يصعب تخفيفه بها، خاصة في كلاً من السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية اللذان يتوقعان وصوله إلى نحو 70 إكساجول بحلول عام 2050، أي أكثر من ضعف مستواه المسجل في عام 2019. يأتي هذا النمو في الطلب بشكل رئيسي من

الاقتصادات الناشئة، وبدعم جزئي من التخلص الفعلي من استخدام الكتلة الحيوية التقليدية. بينما يتوقع ارتفاع استهلاك الطاقة الحيوية الحديثة في سيناريو الزخم الجديد إلى حوالي 50 إكساجول بحلول عام 2050، مع انخفاض طفيف في استخدام الكتلة الحيوية التقليدية.

تجدر الإشارة إلى أن كمية الطاقة الحيوية المستخدمة في كافة السيناريوهات الثلاثة غير قابلة للتحقق دون زيادة المستويات الحالية للأراضي المخصصة حصرياً للطاقة الحيوية. ويذكر أن أكبر مصدر للطاقة الحيوية الحديثة هو الكتلة الحيوية الصلبة التي يتوقع أن تمثل حوالي 75% من إجمالي الطلب على الطاقة الحيوية بحلول عام 2050 في كلاً من السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، وحوالي 50% وفقاً لسيناريو الزخم الجديد، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى دورها المتنامي في قطاع الطاقة، لا سيما في الدول الآسيوية، وكذلك في العمليات الصناعية التي يصعب تخفيف انبعاثاتها، مثل صناعة الأسمنت.

كما يتوقع التقرير ارتفاع الطلب على استخدام الوقود الحيوي إلى ما يقرب من 10 إكساجول بحلول عام 2050 في كلاً من السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، مدفوعاً باستخدامه في قطاع الطيران. حيث سيستحوذ الطلب على وقود الطائرات المستدام الحيوي على ما بين 55 – 65% من إجمالي الطلب على الوقود الحيوي، كما سيزيد استخدام الوقود الحيوي في البحار وكبديل للمواد الأولية القائمة على النفط في الصناعة، بينما سينمو الطلب على الميثان الحيوي (المعروف بالغاز الطبيعي المتجدد) من نحو 0.2 إكساجول فقط في عام 2019 إلى نحو 5 إكساجول بحلول عام 2050، وسيحدث هذا النمو على نطاق واسع عبر جميع قطاعات الاقتصاد: النقل والصناعة والمباني.

هذا ومن المتوقع ارتفاع إنتاج الطاقة الحيوية مع احتجاز الكربون وتخزينه بنحو 4 – 12 إكساجول بحلول عام 2050 وفقاً للسيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، وهو ما سيوفر مصدراً للانبعاثات السلبية. ويتوقع استخدام حوالي 50% من الإنتاج المتاح في قطاع الطاقة، والباقي سيتم استخدامه في الصناعة، ولإنتاج الهيدروجين والحرارة.

المصادر الجديدة للطاقة الحيوية
الطاقة الأولية، إكساجول

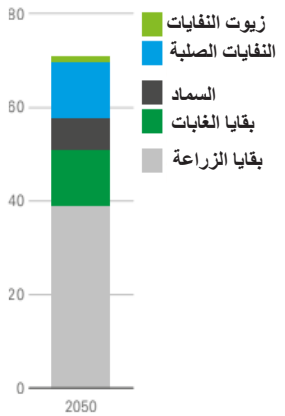

إنتاج واستهلاك الطاقة الحيوية
الطاقة الأولية، إكساجول

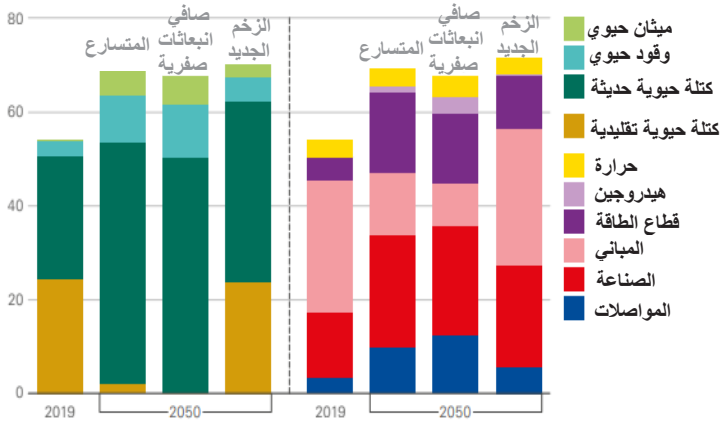

المصدر: BP, Energy Outlook 2022 .

من ناحية أخرى، يشير تقرير "توقعات تحول الطاقة العالمي: مسار 1.5 درجة مئوية" الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في شهر مارس 2022، إلى أنه يمكن لمصادر الطاقة المتجددة إزالة نحو 92% من الكربون الموجود في قطاع الطاقة بحلول عام 2050، حيث يتوقع أن توفر 63% من إجمالي إمدادات الكهرباء بحلول عام 2030 مقارنة بنسبة بلغت 25% عام 2018، إلا أن تحقيق ذلك الأمر يتطلب استثماراً سنوياً في مصادر الطاقة المتجددة يزيد عن 1 تريليون دولار حتى عام 2030.

كما يشير التقرير إلى أن تحقيق سيناريو 1.5 درجة مئوية يتطلب إزالة الكربون تماماً من قطاع الكهرباء بحلول عام 2050، ويعتمد مدى إمكانية تحقيق ذلك على التوسع السريع في توليد الكهرباء من خلال كافة أشكال تقنيات الطاقة المتجددة - الرياح (البرية والبحرية)، والطاقة الشمسية الكهروضوئية، والطاقة الشمسية المركزة، والطاقة المائية، والكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة المحيطات المولدة من المد والجزر.

هذا ومن المتوقع أن توفر طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية 42% من إجمالي توليد الكهرباء بحلول عام 2030، حيث ستتجاوز السعة المركبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية 5200 جيجاوات، كما ستتجاوز السعة المركبة لطاقة الرياح 3300 جيجاوات. وفي المقابل، ستنخفض حصة

توليد الكهرباء من الفحم من 37% في عام 2019 إلى 11% في عام 2030، قبل أن يتم التخلص التدريجي بالكامل منها بحلول عام 2050. أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فيتوقع أن يساعد في توفير 16% من إجمالي احتياجات توليد الكهرباء في عام 2030، مقارنة بنحو 24% في عام 2019. بينما ستظل قدرة توليد الكهرباء من خلال الطاقة النووية ثابتة عند حوالي 10% من إجمالي السعة المركبة.

يذكر إن متوسط السعة الجديدة المضافة من الطاقة المتجددة يجب أن لا يقل عن 800 جيجاوات سنوياً حتى عام 2030، ارتفاعاً من حوالي 264 جيجاوات مضافة في عام 2020. كما يجب زيادة القدرة المركبة لمصادر توليد الطاقة المتجددة إلى 10770 جيجاوات في عام 2030 وصولاً إلى 27800 جيجاوات بحلول عام 2050، أي بارتفاع قدره 4 أضعاف و10 أضعاف بحلول عامي 2030 و 2050 على التوالي مقارنة بمستوى عام 2020.

إجمالي توليد الطاقة العالمي والقدرة المركبة لمصادر توليد الطاقة في سيناريو 1.5 درجة مئوية في الأعوام 2018 و 2030 و 2050

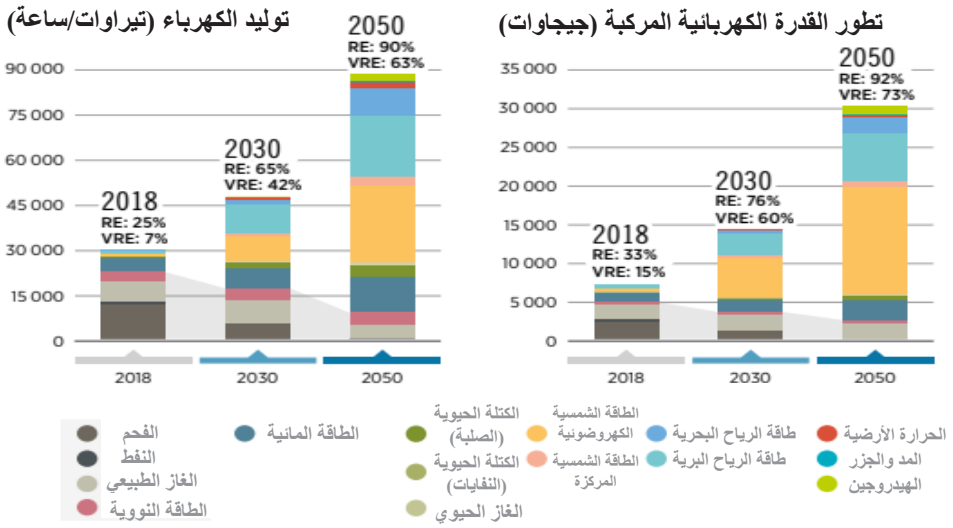

ملاحظة: RE الطاقة المتجددة.
VRE الطاقة المتجددة المتغيرة (مصادر الطاقة المتجددة التي لا يمكن التحكم فيها بسبب طبيعتها المتقلبة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، مقارنة بمصادر الطاقة المتجددة القابلة للتحكم مثل الطاقة الكهرومائية أو الكتلة الحيوية، أو من مصادر ثابتة نسبياً مثل الطاقة الحرارية الأرضية).

المصدر: IRENA, World Energy Transitions Outlook 2022: 1.5°C Pathway .

ويؤكد التقرير على أنه يجب رفع مستوى قدرات توليد الطاقة المتجددة بكافة أشكالها في جميع مناطق العالم لتلبية هدف 1.5 درجة مئوية. حيث يتوقع أن تستحوذ آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا على أكثر من 80% من إجمالي القدرة المركبة العالمية بحلول عام 2030، وهو ما يعني حاجة دول آسيا إلى رفع القدرة المركبة من الطاقة المتجددة بمقدار 4 أضعاف لتصل إلى أكثر من 5400 جيجاوات بحلول عام 2030، بينما سيتعين على أمريكا الشمالية وأوروبا زيادة قدرتها المركبة بنحو 5 أضعاف و 3 أضعاف على التوالي. ويوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي لتقنيات الطاقة المتجددة التي ستلعب دوراً هاماً في توليد الكهرباء وفقاً للمجوعات الدولية.

التوزيع الإقليمي لإجمالي السعة المركبة (جيجاوات) في الأعوام 2020 و 2030 و 2050، والاستثمارات التراكمية (تريليون دولار) في مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة في سيناريو 1.5 درجة مئوية وفقاً للمجموعات الدولية خلال الفترة (2021-2050)

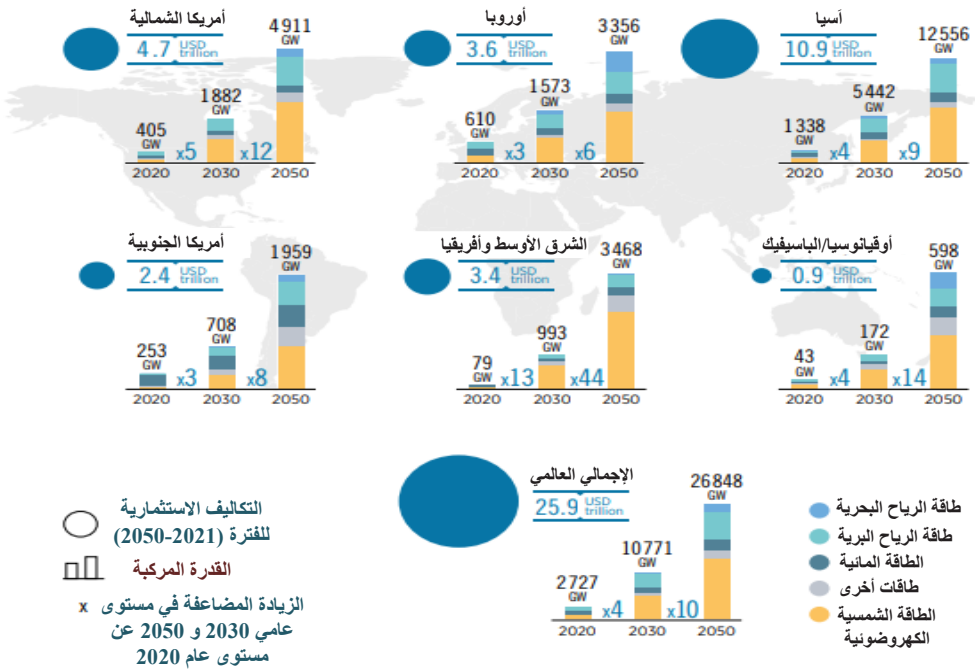

المصدر: IRENA, World Energy Transitions Outlook 2022: 1.5°C Pathway .

ومن جانب أخر، يستوجب تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية، زيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة من 19% في عام 2019 ليصل إلى 38% بحلول عام 2030.

كما يجب أن تنمو حصة مصادر الطاقة المتجددة التي تستخدم بشكل مباشر في قطاعات الاستهلاك النهائي (الطاقة الحيوية والطاقة الحرارية الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية التي تساهم في إزالة الكربون من قطاعات النقل والانشاء والصناعة) من 12% عام 2019 إلى 19% بحلول عام 2030.

رابعاً: الهيدروجين

من المتوقع نمو الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون مع الانتقال إلى نظام طاقة عالمي منخفض الكربون، وفقاً لتقرير "آفاق الطاقة 2022" لشركة BP، حيث يتوقع نمو الطلب على الهيدروجين بأكثر من 4 أضعاف في السيناريو المتسارع، وبأكثر من 7 أضعاف في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن تشهد الفترة (2020-2030) نمواً متواضعاً نسبياً، على خلفية الفترات الزمنية الطويلة التي تستغرقها مشروعات الهيدروجين منخفض الكربون لبدء العمل على نطاق واسع. ويتوقع أن تتسارع وتيرة النمو بشكل كبير خلال الفترة (2030-2050)، بدعم من انخفاض تكاليف الإنتاج وتشديد سياسات انبعاثات الكربون للهيدروجين منخفض الكربون.

وسيتركز استخدام الهيدروجين في القطاع الصناعي وتحديداً في الصناعات الثقيلة، مثل الحديد والصلب والمواد الكيميائية والأسمنت التي تعتمد على عمليات تحتاج درجات حرارة مرتفعة. وبحلول عام 2050، سيمثل الهيدروجين 5 – 10% من إجمالي الطاقة النهائية المستخدمة في الصناعة وفقاً لكلاً من السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية. أما في قطاع النقل، فسيتم استخدام الهيدروجين بشكل رئيسي في عملية إزالة الكربون الناتج عن النقل لمسافات طويلة، خاصة في النقل البحري والطيران المتوقع استحواذهما على حوالي 75 – 80% من إجمالي الطلب على الهيدروجين في قطاع النقل بحلول عام 2050، في حين سيتركز باقي الطلب في النقل البري، وبدرجة أقل في السكك الحديدية. وبحلول عام 2050، يتوقع أن يمثل الهيدروجين حوالي 5 – 15% من إجمالي استهلاك الطاقة النهائية بقطاع النقل وفقاً لكلا السيناريوهين.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من إنتاج الهيدروجين واستهلاكه سيكون على المستوى المحلي نظراً للتكاليف المرتفعة نسبياً لنقله. وعلى الرغم من ذلك يتوقع نمو التجارة الإقليمية بدعم من زيادة الصادرات من المناطق ذات الإنتاج الوفير، بما في ذلك الشرق الأوسط وروسيا وأمريكا

الجنوبية والوسطى وأفريقيا، الموجهه إلى آسيا والاتحاد الأوروبي، وفقاً لكلاً من السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية.

الطلب على الوقود القائم على الهيدروجين

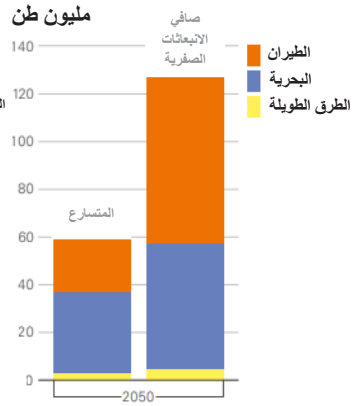

الطلب على الهيدروجين وفقاً للقطاع

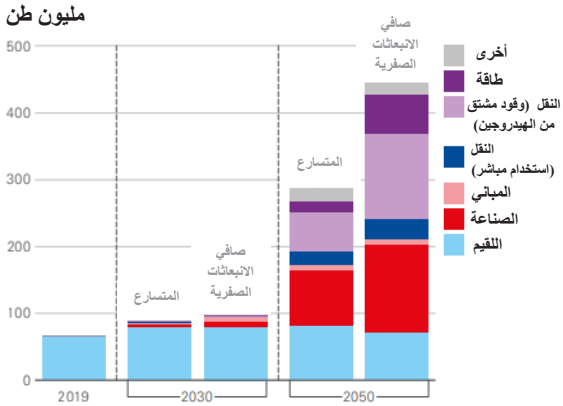

المصدر: BP, Energy Outlook 2022 .

من جانب آخر، من المتوقع أن تزداد أهمية الهيدروجين منخفض الكربون ليستحوذ على نحو 100% من إجمالي إنتاج الهيدروجين بحلول عام 2050، وفقاً لكلاً من السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية. وسيهيمن الهيدروجين الأخضر – المنتج عن طريق التحليل الكهربائي باستخدام الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأزرق – المنتج من الغاز الطبيعي (أو الفحم) مع احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه على الحصة الأكبر من إجمالي إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون.

في بداية فترة التوقعات، تكون تكلفة إنتاج الهيدروجين الأزرق أقل من تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر في معظم أنحاء العالم، لكن ميزة التكلفة هذه ستتلاشى تدريجياً بدعم من التحسينات في التكنولوجيا وكفاءة التصنيع التي ستخفض سعر كل من طاقة الرياح والطاقة الشمسية والمحللات الكهربائية. وفي المقابل، فإن النطاق محدود فيما يخص تحسين التكنولوجيا وكفاءة التصنيع في إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي (والفحم) مع احتجاز ثاني أكسيد الكربون مما يعني أن تكلفة الهيدروجين الأزرق ستظل ثابتة نسبياً خلال فترة التوقعات.

وبناء على ما تقدم، فإن الانخفاض الكبير في تكاليف انتاج الهيدروجين الأخضر، جنباً إلى جنب مع الدعم العالمي القوي المقدم لهذا النوع من الهيدروجين خلال فترة التوقعات الأولى، يعني أن

الهيدروجين الأخضر سيمثل حصة متزايدة من إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون وفقاً لكلاً من السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية. حيث يتوقع أن يمثل الهيدروجين الأخضر حوالي 55% من إجمالي إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون في كلا السيناريوهين بحلول عام 2030، تزيد هذه الحصة إلى حوالي 65% بحلول عام 2050. وسيتم توفير النسبة الباقية بواسطة الهيدروجين الأزرق، فضلاً عن وجود كمية صغيرة أيضاً من الهيدروجين المنتج من الطاقة الحيوية مع احتجاز الكربون وتخزينه بحلول عام 2050.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن كون الهيدروجين الأزرق منافساً من حيث التكلفة في مناطق عديدة من العالم، فإن إنتاجه سيساعد في تمكين التوسع في الهيدروجين منخفض الكربون دون الاعتماد فقط على الطاقة المتجددة، وفقاً لكلاً من السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية. على سبيل المثال، فإن استبدال الهيدروجين الأخضر بالهيدروجين الأزرق في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، سيتطلب زيادة إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية بما يقرب من 850 جيجاوات سنوياً في المتوسط خلال الفترة (2030-2050).

متوسط النمو السنوي في قدرة طاقة الرياح والطاقة الشمسية (جيجاوات)

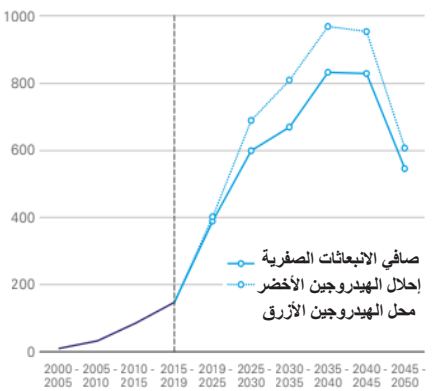

إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون

مليون طن

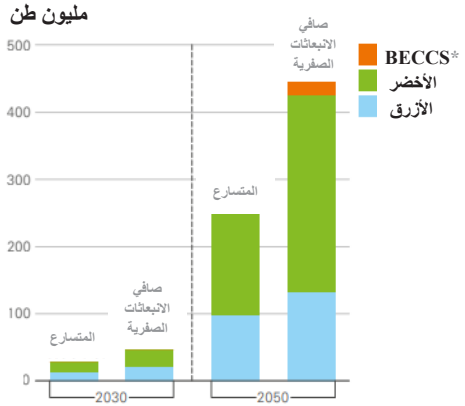

* الهيدروجين من غاز الكتلة الحيوية مع التقاط الكربون وتخزينه.

المصدر: BP, Energy Outlook 2022 .

ويشير تقرير " توقعات تحول الطاقة العالمي: مسار 1.5 درجة مئوية" الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في شهر مارس 2022، إلى أنه يجب زيادة إنتاج الهيدروجين النظيف وأنواع

الوقود المشتقة منه من المستويات المتدنية البالغة 0.8 مليون طن في عام 2020 إلى 154 مليون طن بحلول عام 2030. هذا ومن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الهيدروجين بمعدل 7 أضعاف تقريباً بين عامي 2020 و 2050، ليصل إلى 74 إكساجول في سيناريو 1.5 درجة مئوية – وهي زيادة كبيرة ولكنها لا تزال مجرد جزء بسيط من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة.

كما أشار التقرير إلى أن الهيدروجين الأخضر قد اجتذب اهتماماً كبيراً من صانعي السياسات على مستوى العالم في الأعوام الأخيرة. وقد تركزت هذه الموجة من الاهتمام على تقديم حلول منخفضة الكربون ومزايا إضافية لا يمكن أن يوفرها إلا الهيدروجين الأخضر الذي يتوقع نمو إنتاجه بحلول عام 2050 من الصفر تقريباً في الوقت الحالي إلى نحو 400 مليون طن – أي أكثر من 4 أضعاف إنتاج الهيدروجين الرمادي في قطاعي البتروكيماويات والصلب في عام 2020. ويعد نمو استخدام الهيدروجين الأخضر تحدياً كبيراً يتطلب قيام صانعي السياسات بالعمل على جبهتين – من خلال وضع سياسات يمكن أن تدعم نمو الهيدروجين الأخضر وخلق بيئة مواتية تسمح بحدوث هذا النمو، وعن طريق تقليل معوقات الإنتاج وتسريع انتاجه واستخدامه على نطاق واسع.

هذا ويتوقع التقرير إمكانية تداول ما يقرب من 25% الإنتاج العالمي من الهيدروجين خلال عام 2050، مع نقل حصص متساوية تقريباً بواسطة خطوط الأنابيب وسفن الأمونيا. حيث سيتم نقل الهيدروجين النقي بشكل أساسي باستخدام شبكات الغاز الطبيعي الحالية التي يتم إعادة توجيهها لنقل الهيدروجين، وهو ما يمثل الخيار الأقل تكلفة لنقل الهيدروجين النقي (0.08 – 0.12 دولار/ كجم لكل 1000 كيلومتر) في عام 2050. كما أكد التقرير على أن تحقيق سيناريو 1.5 درجة مئوية يتطلب زيادة كبيرة في الاستثمارات تصل إلى 5.7 تريليون دولار سنوياً حتى عام 2030، في جميع القطاعات والمناطق على مستوى العالم.

- التحول الطاقوي

يتطلب التحول الطاقوي "Energy Transation" مستويات كبيرة من الاستثمارات عبر مجموعة واسعة من سلاسل قيمة الطاقة، وفقاً لجميع سيناريوهات شركة BP الصادرة في تقرير "آفاق الطاقة 2022" التي تتوقع تسارع مستويات الاستثمار في طاقة الرياح والطاقة الشمسية بشكل ملحوظ، غير أن هذه التوقعات غير مؤكدة لأنها تعتمد على عدد من العوامل التي تؤثر على تكلفة

استثمارات الطاقة على مدى الثلاثين عاماً القادمة، بما في ذلك تكلفة المواد الرئيسية واتجاهات التكنولوجيا وتكلفة رأس المال ومدى توافره.

إن الدور المحوري لطاقة الرياح والطاقة الشمسية في توفير كهرباء منخفضة الكربون بشكل متزايد يعني تسريع جوهري في حجم الاستثمارات في إضافة المزيد من السعة الجديدة. وفي هذا السياق، يتوقع أن يتراوح متوسط الاستثمار السنوي في طاقة الرياح والطاقة الشمسية ما بين 500 و 800 مليار دولار خلال الفترة (2020 – 2050) وفقاً لكلاً من السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، وهو ما يزيد بنحو ضعفين إلى 3 أضعاف مستويات الاستثمار الحالية، وستستحوذ الاقتصادات الناشئة على حوالي 65 – 70% من إجمالي هذه الاستثمارات.

هذا وتعد مستويات الاستثمار التي ينطوي عليها التوسع في مرافق التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه في السيناريوهات الثلاثة صغيرة نسبياً مقارنة بالمستويات التي تتطلبها طاقة الرياح والطاقة الشمسية. ومع ذلك، فهي أكبر بكثير من المستويات التاريخية الأخيرة، مما يشير إلى ضرورة زيادة التمويل بشكل كبير لدعم البناء.

يذكر أن الاستثمار العالمي المرتبط بالتحول في الطاقة بلغ 1 تريليون دولار في عام 2021، وفقاً لتقرير "توقعات تحول الطاقة العالمي: مسار 1.5 درجة مئوية" للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، بزيادة قدرها 21% عن العام السابق. استحوذت الطاقة المتجددة على الجزء الأكبر من تلك الاستثمارات بلغ 366 مليار دولار (باستثناء الطاقة الكهرومائية الكبيرة)، بزيادة قدرها 77% مقارنة بعام 2020. وشهد قطاع النقل الكهربائي أكبر زيادة في حجم الاستثمارات بلغت 273 مليار دولار في المركبات الكهربائية والبنية التحتية للشحن المرتبطة بها. واستمرت الزيادة في استثمارات قطاع الطاقة الكهربية، حيث اجتذبت 53 مليار دولار (منها ضمنها 2 مليار دولار في الهيدروجين). بالإضافة إلى هذه الاستثمارات المباشرة في نشر التقنيات ذات الصلة بتحول الطاقة، تم استثمار 165 مليار دولار أخرى في شركات تكنولوجيا المناخ التي تركز في الغالب على قطاعي الطاقة والنقل، ومن المرجح استخدامها في الأعوام القادمة لتوسيع نطاقها.

الاستثمار العالمي في تقنيات تحول الطاقة، 2010-2021

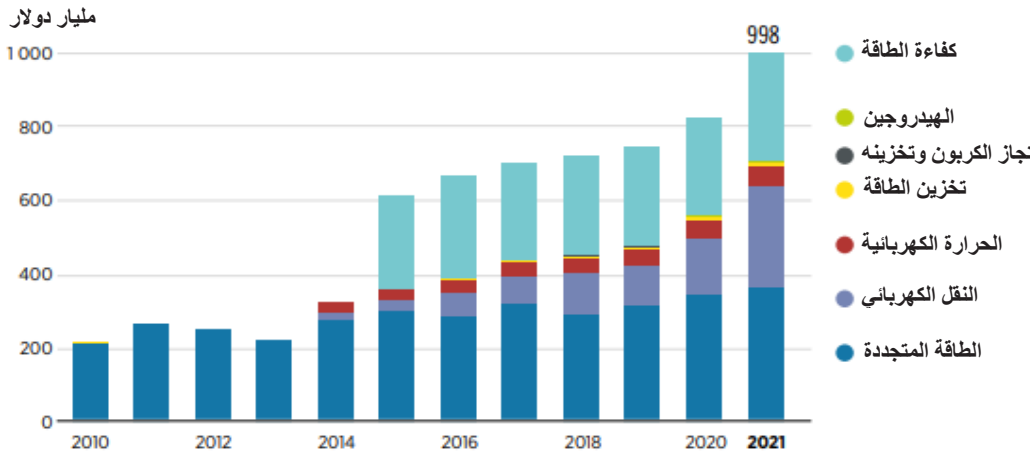

ويشير التقرير إلى أن على الرغم من التقدم النسبي في مجال التحول الطاقوي، فإنه لا يزال بعيد كل البعد عن المسار الصحيح لتحقيق هدف سيناريو 1.5 درجة مئوية، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى إجراء تغيير جذري للمسار الحالي.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الأول من عام 2022 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:*

1. الإجتماعات الوزارية لدول أوبك+

تم خلال الربع الأول من عام 2022 عقد أربعة اجتماعات وزارية لمجموعة دول أوبك+، تم خلالها الاتفاق على عدة نقاط رئيسية، وهي كالتالي:

1. استمرار التزام الدول المشاركة في إعلان التعاون بضمان سوق نفط مستقر ومتوازن، وإمداد فعال وآمن للمستهلكين، والاستمرار في تبني نهج استباقي وشفاف يوفر الاستقرار لأسواق النفط. مع الإشارة إلى أن التقلبات الحالية في سوق النفط العالمية غير ناتجة عن التغيرات في أساسيات السوق ولكن بسبب التطورات الجيوسياسية الحالية.
2. إعادة التأكيد على قرار الاجتماع الوزاري العاشر لدول أوبك+ المتخذ في 12 أبريل 2020، وكذلك القرارات المتخذه في الاجتماعات اللاحقة بما في ذلك الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+ في 18 يوليو 2021.
3. إعادة التأكيد على آلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة بالزيادة بمقدار 400 ألف ب/ي في الشهور فبراير ومارس وأبريل 2022، وبمقدار 432 ألف ب/ي في شهر مايو 2022، **وفقاً للجدول الموضح أدناه.**
4. التأكيد على أهمية الالتزام بالامتثال التام لاتفاق خفض الإنتاج، والاستفادة من تمديد فترة التعويض للدول ذات الامتثال الضعيف حتى نهاية شهر يونيو 2022.

مستوى إنتاج دول أوبك+ المعتمد خلال الفترة (فبراير– مايو 2022)

(ألف برميل/يوم)

	فبراير 2022	مارس 2022	أبريل 2022	مايو 2022
الجزائر	982	992	1002	1013
أنجولا	1421	1435	1450	1465
الكونغو	303	306	309	312
غينيا الاستوائية	118	120	121	122
الجابون	173	175	177	179
العراق	4325	4370	4414	4461
الكويت	2612	2639	2665	2694
نيجيريا	1701	1718	1735	1753
السعودية	10227	10331	10436	10549
الامارات	2946	2976	3006	3040
أذربيجان	668	675	681	688
البحرين	191	193	195	197
بروناي	95	96	97	98
كازاخستان	1589	1605	1621	1638
ماليزيا	554	559	565	571
المكسيك	1753	1753	1753	1753
عُمان	821	829	838	846
روسيا	10227	10331	10436	10549
السودان	70	71	71	72
جنوب السودان	121	122	123	124
دول أوبك 10	24808	25061	25315	25589
دول خارج أوبك	16086	16233	16379	16537
دول أوبك+	40894	41294	41694	42126

يذكر أنه وفقاً لاتفاق دول أوبك+ فمن المخطط اعتباراً من الأول من شهر مايو 2022 أن يكون خط الأساس لحساب تعديلات الإنتاج، ***وفقاً للجدول الموضح أدناه.***

خط الأساس الجديد لحساب تعديلات الإنتاج لدول أوبك+

(ألف برميل/يوم)

	حتى نهاية شهر أبريل 2022	بدءاً من شهر مايو 2022	التغير (مايو/أبريل) 2022
الجزائر	1057	1057	
أنجولا	1528	1528	
الكونغو	325	325	
غينيا الاستوائية	127	127	
الجابون	187	187	
العراق	4653	4803	150
الكويت	2809	2959	150
نيجيريا	1829	1829	
السعودية	11000	11500	500
الإمارات	3168	3500	332
أذربيجان	718	718	
البحرين	205	205	
برونوي	102	102	
كازخستان	1709	1709	
ماليزيا	595	595	
المكسيك	1753	1753	
عُمان	883	883	
روسيا	11000	11500	500
السودان	75	75	
جنوب السودان	130	130	
دول أوبك-10	**26683**	**27815**	1132
دول خارج اوبك	**17170**	**17670**	500
دول أوبك+	**43853**	**45485**	1632

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. الاجتماع (الاستثنائي) رقم 183 لمؤتمر أوبك

قررت الدول الأعضاء في منظمة أوبك خلال اجتماعها (الاستثنائي) رقم 183 الذي عُقد في 31 مارس 2022، الاعتماد على التقارير التي تصدر عن كلاً من Wood Mackenzie و Rystad Energy كمصادر ثانوية لبيانات إنتاج النفط الخام، بدلاً من التقارير الشهرية الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية.

3. الأزمة الروسية الأوكرانية

في الرابع والعشرون من شهر فبراير 2022، تصاعدت التوترات الجيوسياسية في منطقة شرق أوروبا وبالتحديد بين روسيا وأوكرانيا، مما كان له دوراً كبيراً في حدوث اضطرابات غير متوقعة بسوق النفط العالمي خلال الربع الأول من عام 2022، تعزى بشكل رئيسي إلى المخاوف بشأن نقص الإمدادات، كون أن روسيا تعد ثاني أكبر منتج للنفط الخام على مستوى العالم، بعد الولايات المتحدة، بحصة بلغت نحو 13.7% من الإجمالي العالمي في عام 2020. ويقدر متوسط انتاجها في عام 2021 بنحو 10.5 مليون ب/ي، ومن المخطط ان يرتفع إلى 11 مليون ب/ي في سبتمبر 2022 وفقاً لاتفاق مجموعة دول أوبك+ الذي تُعد روسيا عضواً رئيسياً فيه منذ بداية سريان الاتفاق في عام 2017.

هذا وقد بلغت صادرات روسيا من النفط الخام والمتكثفات في عام 2020 نحو 5.2 مليون برميل/يوم، تم توجيه ما يقرب من نصفها إلى أوروبا (48%) – بشكل أساسي إلى ألمانيا وهولندا وبولندا، بينما تستحوذ دول آسيا الهادئ على 42% من إجمالي تلك الصادرات، وتعتبر الصين أكبر دولة مستوردة للنفط الروسي بحصة تبلغ حوالي ثلث صادرات روسيا من النفط (31%). أما فيما يخص كمية واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام الروسي فقد بلغت 76 ألف ب/ي في عام 2020، وواصلت ارتفاعها بشكل ملحوظ في عام 2021 مسجلة 199 ألف ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ عام 2011، وقد تزامن هذا الارتفاع مع فرض العقوبات الأمريكية على فنزويلا في عام 2019، حيث سعت مصافي التكرير الأمريكية إلى استبدال بعض إمداداتها من النفط الثقيل التي فقدتها من مصادر أخرى، ***كما يوضح الشكل التالي:***

وجهة صادرات روسيا من النفط الخام والمتكثفات، عام 2020
(%)

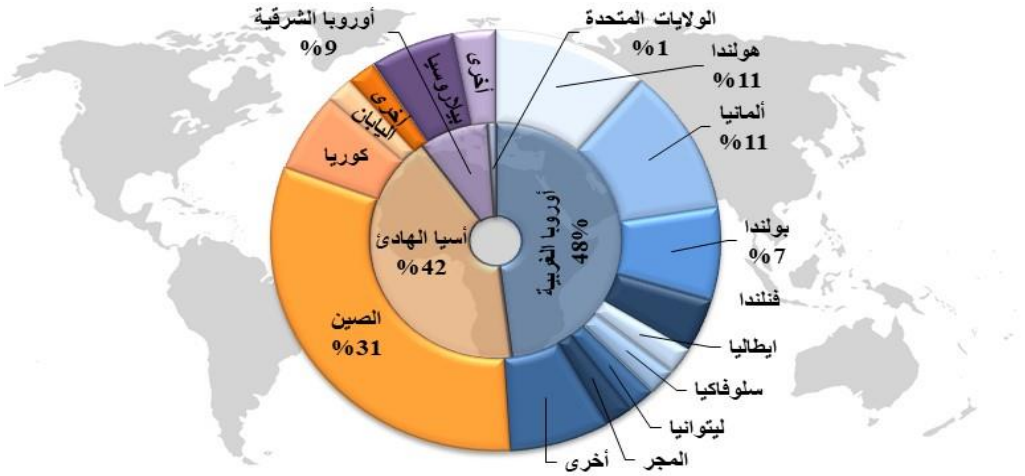

الاجمالي: 5.2 مليون برميل/يوم

المصدر: EIA, U.S. Energy Information Administration, Dec. 2021.

أما فيما يخص صادرات روسيا من المنتجات النفطية، تشير بعض الإحصاءات إلى بلوغها نحو 2.1 مليون ب/ي خلال عام 2020، تم توجيه 54% من تلك الصادرات إلى أوروبا، بينما استحوذت دول آسيا الهادئ على نسبة 17.6%. أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فقد استحوذت على حصة بلغت نحو 21% من إجمالي صادرات روسيا من المنتجات النفطية. يذكر أنه وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية فقد سجلت الواردات الأمريكية من المنتجات النفطية الروسية أعلى مستوي سنوي لها على الإطلاق بلغ 473 ألف ب/ي في عام 2021، كما أن نسبة هذه الواردات من إجمالي واردات المنتجات النفطية الأمريكية قد سجلت مستوى قياسي شهري بلغ 26.6% (567 ألف ب/ي) في شهر مايو 2021، ***كما يوضح الشكل التالي:***

وجهة صادرات روسيا من المنتجات النفطية، عام 2020
(%)

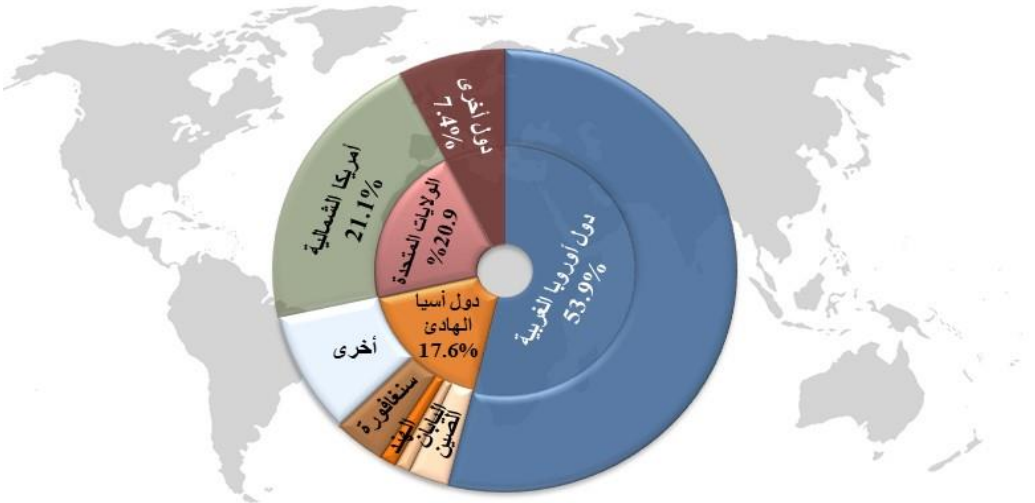

الاجمالي: 2.1 مليون برميل/يوم

المصدر: Bp, Statistical Review of World Energy 2021.

وعلى وقع تلك المعطيات تزايدت المخاوف حيال ما سيحدث لواردات الطاقة الأوروبية في حال قيام روسيا باللجوء إلى وقف صادرات الطاقة رداً على العقوبات المفروضة عليها، أو في حال توسع نطاق حظر استيراد النفط الروسي ليشمل دول الاتحاد الأوروبي التي أعلنت عن توجهها نحو التخلي عن وارداتها من النفط الروسي بحلول عام 2030، حيث أن القيام بذلك الأمر في الوقت الحالي سيكون له عواقب اقتصادية كبيرة مما يتطلب اتخاذ تدابير طارئة بالخصوص. يأتي ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في الثامن من مارس 2022 عن حظر كامل لواردات الطاقة من روسيا، وأشارت بريطانيا إلى إنها ستتخلص تدريجياً من الواردات النفطية الروسية بحلول نهاية عام 2022، موضحة أن ذلك سيعطي السوق والشركات وقتاً كافياً جداً لإيجاد بدائل لتلك الواردات التي تغطي 8% من طلبها المحلي. كما أعلنت المانيا في السادس والعشرين من مارس 2022 عن عزمها خفض وارداتها من النفط الروسي إلى النصف بحلول الصيف المقبل.

من المتوقع أن تكون للعقوبات المفروضة على صادرات النفط الروسية تأثيراً أكبر بكثير على السوق العالمي من العقوبات المفروضة على كلاً من إيران وفنزويلا في الأعوام الأخيرة. كما يتوقع

أنه حتى إذا ما تم التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي لإيران، وعادت لتصدير نفطها إلى الأسواق العالمية، لن تكون تلك الصادرات كافية لسد الفجوة التي ستحدثها الصادرات الروسية وخاصة الموجهة منها إلى الدول الأوروبية.

يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قد فرضا عدد كبير من العقوبات ضد روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية. تشمل هذه العقوبات حظر روسيا من نظام الدفع الدولي SWIFT (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)، وهي خطوة أثارت المخاوف بشأن آثارها المحتملة على أسواق الطاقة العالمية. ويُعد SWIFT نظام مراسلة آمن تستخدمه المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك في جميع أنحاء العالم لإجراء مدفوعات دولية والتواصل لإدارة وتسوية المعاملات عبر الحدود – إنه أمر حيوي لأي تحويل مصرفي يتم إجراؤه بين دولتين مختلفتين، وهو حجر الأساس للتجارة العالمية، وفقاً لما أشارت إليه شركة FXC Intelligence الرائدة في مجال معلومات وبيانات المدفوعات عبر الحدود. هذا وتعتمد روسيا بشكل كبير على نظام "SWIFT" في صادراتها من النفط والغاز، وقرار حظر روسيا من استخدامه، يعني أن الشركات الكبرى المنتجة للطاقة في روسيا ستكون مقيدة بشدة في قدرتها على إرسال واستلام المدفوعات، وقد يؤدي ذلك إلى عدم قدرة بعض الدول على دفع تكاليف وارداتها من النفط الروسي وفتح خطابات الاعتماد بالدولار وبالتالي تفقد إمكانية الوصول إليها. وقد يكون **الخيار المحتمل** الأكثر قابلية للتطبيق بالنسبة لروسيا في موضوع التعاملات المالية الخارجية هو أن تلجأ للاستعانة بنظام "Unionpay" الصيني المعترف به عالمياً، ومن قبل الولايات المتحدة الأمريكية كذلك، كإحدى وسائل الإفلات من العقوبات المفروضة عليها، رغم الصعوبات التي ستواجه ذلك الخيار. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال أزمة ضم روسيا لشبة جزيرة القرم في عام 2014 والعقوبات الغربية التي تلتها، قامت روسيا باستحداث نظام تحويل الرسائل المالية الخاص بها "SBFC"، ليكون بديلاً عن نظام "SWIFT" العالمي لتحويل الأموال.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في الثالث والعشرون من شهر مارس 2022 قررت روسيا تطبيق سلسلة من الإجراءات لتحويل الدفعات مقابل إمداداتها من النفط إلى الدول غير الصديقة[9]، إلى عملة

[9] الدول غير الصديقة تشمل كل من: الولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأوكرانيا والجبل الأسود وسويسرا وألبانيا وأندورا وأيسلندا وليختنشتاين وموناكو والنرويج وسان مارينو ومقدونيا واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا وسنغافورة وتايوان.

الروبل فقط، مع منح البنك المركزي الروسي مهلة زمنية مدتها أسبوع لتطبيق تلك التغييرات وإيجاد طريقة لتحويل تلك الدفعات بعيداً عن العملات الأخرى.

يمكن أن تسهم الأزمة الروسية الأوكرانية في إعادة تشكيل أسواق الطاقة العالمية. حيث قد يؤدي حظر الولايات المتحدة الأمريكية لوارداتها من النفط الخام أورال الروسي الثقيل، إلى احتمالية التوجه نحو تخفيف العقوبات المفروضة على تجارة النفط في فنزويلا من أجل ضمان إمدادات إضافية من النفط الثقيل الذي تعتمد عليه العديد من مصافي التكرير العاملة على ساحل خليج المكسيك الأمريكي. يذكر أن الواردات النفطية الأمريكية من فنزويلا قد بلغت 586 ألف ب/ي في عام 2018 (منها 506 مليون ب/ي من النفط الخام) قبل أن تتراجع بشكل حاد إلى 92 ألف ب/ي فقط عام 2019 وتوقفت بعد ذلك تماماً على خلفية العقوبات الأمريكية، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

كما تغيرت نظرة الإدارة الأمريكية الحالية تجاه الاستثمارات المحلية في مجال النفط، ففي بداية عهدها أصدرت قرارات بوقف منح التراخيص الجديدة للحفر على الأراضي الفيدرالية، أما الآن فقد تغير هذا التوجه وباتت تقلل من أهمية هذه القرارات عقب الانتقادات التي وجهت إليها بأنها المسؤولة عن تراجع الاستثمارات، وتم الإشارة إلى أن 90% من إنتاج النفط الأمريكي يأتي من أراضي غير فيدرالية، وأن هناك نحو 9000 ترخيص حفر على اليابسة ولكنها غير مستخدمة بالكامل من قبل الشركات. وفي هذا السياق، طالبت وزارة الطاقة الأمريكية الشركات بزيادة إنتاج النفط على المدى القريب، وأقرت بأن التحول إلى الطاقة المتجددة لا يمكن أن يحدث بين ليلة وضحاها، كما أشارت إلى أن الامدادات النفطية الأمريكية ستصل إلى مستوى قياسي يبلغ حوالي 21.6 مليون ب/ي في عام 2023 (منها 13 مليون ب/ي من النفط الخام والمتكثفات).

ومن جانب آخر، قد تؤدى العقوبات المفروضة على روسيا بما في ذلك حظر صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة مع تخطيط دول الاتحاد الأوروبي وعدة دول أخرى إلى الاستغناء عن صادرات الطاقة الروسية إلى احتمالية توجه الصادرات الروسية إلى الصين بأسعار مخفضة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه في الرابع من شهر فبراير 2022 وقعت شركة CNPC الحكومية الصينية وشركة Rosneft الروسية على اتفاقية لتوريد حوالي 200 ألف ب/ي من النفط الخام الروسي إلى شمال غرب الصين عبر كازاخستان لمدة 10 أعوام، وتعد هذه الاتفاقية على الأرجح هي تمديد للعقد الحالي عبر نفس خط الأنابيب الذي سينتهي العام المقبل.

والجدير بالاهتمام أيضاً، أن معظم مصافي تكرير النفط الخام العاملة في الصين قادرة على معالجة الخامات الروسية (ESPO، Urals، و Sokol). كما أن إجمالي المخزونات النفطية الصينية (التجارية والاستراتيجية) قد انخفضت إلى نحو 870 مليون برميل في فبراير 2022، مقارنة بالمستوى القياسي البالغ نحو 972 مليون برميل في شهر سبتمبر 2020، وفقاً لبيانات شركة الشحن Kpler، مما يشير إلى وجود مجال لاستيعاب المزيد من إمدادات النفط الروسية.

وتُعد الصين ثاني أكبر مستورد للنفط الروسي في الوقت الحاضر، حيث تستورد حوالي 1.6 مليون ب/ي من النفط الروسي، ونسبة 40% من هذه الصادرات تمر عبر خط أنابيب ESPO الذي تبلغ طاقته الاستيعابية 800 ألف ب/ي، مما يعني أن هناك مجال محدود لزيادة الصادرات عبره. بينما تصدر روسيا النفط إلى أوروبا عبر خط أنابيب Druzhba الذي تبلغ طاقته الاستيعابية 1.6 مليون ب/ي، ومن غير المتوقع أن تتوقف تلك الصادرات باعتبار إنها مرتبطة بتعاقدات وترتيبات مالية مسبقة لن تتأثر بالعقوبات. وبالتالي حتى لو أدت العقوبات إلى وقف كامل لحركة تصدير النفط الروسي عبر الناقلات، فإن هناك ما لا يقل عن 2.5 مليون ب/ي من النفط الروسي ستستمر في التدفق إلى الصين وأوروبا، وهو ما يعادل حوالي 50% من صادرات النفط الخام الروسية.

من جانب آخر، تشير البيانات المبدئية لشركة Refinitiv Eikon لتتبع الناقلات إلى أن إمدادات الشرق الأوسط ستشكل 17% على الأقل من مشتريات زيت الوقود الأمريكية في شهر أبريل 2022، حيث من المقرر أن يتم ضخ 4 مليون برميل من موردين في الشرق الأوسط على طول ساحل الخليج الأمريكي، وهو أعلى مستوى له منذ 12 عام.

هذا وتشير معظم تقارير المنظمات الدولية إلى محدودية البدائل المتاحة لاستبدال الامدادات الروسية من النفط الخام والمنتجات النفطية الأخرى في الأسواق العالمية، ولا سيما في أوروبا. حيث يتم في الوقت الحاضر شراء أي إمدادات فائضة متاحة بالأسواق بشكل فوري، خصوصاً من قبل الاقتصادات سريعة النمو في جنوب شرق أسيا. وفي واقع الأمر، لا يمكن لدولة واحدة من الدول المنتجة للنفط سد الفجوة التي ستتركها الإمدادات الروسية في أسواق النفط، خاصة إذا ما تم فرض الحظر الكامل على تلك الإمدادات ليشمل دول الاتحاد الأوروبي، ***ووفق هذه المعطيات يمكن أن يكون هناك عدد من البدائل المتاحة والمحتملة تتباين من حيث الحجم، وهي كالتالي:***

- الطاقة الإنتاجية الفائضة في بعض دول أوبك+ والتي هي مرتبطة في الوقت الحالي بإتفاق الخفض الذي ينتهي في سبتمبر 2022.
- عودة صادرات النفط الإيرانية في حال التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي.
- عودة صادرات النفط من فنزويلا في حال رفع العقوبات الأمريكية المفروضة عليها.
- زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي.
- اللجوء إلى صغار المنتجين مثل كندا التي يمكنها زيادة إنتاجها من رمال القار إذا ما ظلت أسعار النفط مرتفعة، والارجنتين التي يشهد إنتاج النفط الصخري بها ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة.

4. السحب من مخزونات النفط الاستراتيجية في الدول المستهلكة الرئيسية

قررت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية في 1 مارس 2022 سحب كمية قياسية تبلغ نحو 61.7 مليون برميل أي ما يمثل 3% فقط من مخزوناتها النفطية الاستراتيجية. يعد هذا القرار هو الرابع مُنذ إنشاء وكالة الطاقة الدولية (القرارات الثلاثة السابقة كانت في أعوام 1991 و 2005 و 2011)، وذلك في إطار خطة الاستجابة الأولية للطوارئ للتخفيف من نقص الإمدادات المتزايد في أسواق النفط الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية. يأتي هذا قبل أن تعلن وكالة الطاقة الدولية عن زيادة الكمية المسحوبة من مخزوناتها النفطية الاستراتيجية إلى نحو 72.7 مليون برميل، ***موزعة كما هو موضح في الجدول التالي:***

الكميات المسحوبة من المخزونات الاستراتيجية للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، وفقًا للقرار المتخذ في 1 مارس 2022

(ألف برميل)

الدولة	إجمالي الكمية المسحوبة	النفط الخام	المنتجات النفطية
الولايات المتحدة	**30000**	30000	
أستراليا	**1692**	1692	
اليابان	**7500**	3147	4353
كوريا الجنوبية	**4420**	4420	
نيوزلندا	**369**	369	
النمسا	**387**	387	
بلجيكا	**253**		253
أستونيا	**37**		37
فنلندا	**377**	377	
فرنسا	**1833**		1833
ألمانيا	**3199**	2130	1069
اليونان	**303**		303
المجر	**265**	265	
أيرلندا	**222**		222
إيطاليا	**2044**	1177	867
ليتوانيا	**115**	58	58
لوكسمبرج	**109**	109	
هولندا	**823**	411	411
النرويج	**400**	400	
بولندا	**1709**	737	972
أسبانيا	**2000**		2000
السويد	**551**		551
سويسرا	**350**		350
تركيا	**1505**		1505
المملكة المتحدة	**2200**	446	1754
الإجمالي	**62662**	45724	16938

المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

هذا وقد أعلنت الولايات المتحدة في 31 مارس 2022 عن سحب قياسي من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية يصل إلى 180 مليون برميل (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) اعتباراً من شهر مايو 2022. كما توصلت الدول الأعضاء بوكالة الطاقة الدولية خلال اجتماعها الطارئ الذي عقد في 1 أبريل 2022 إلى قرار بإجراء سحب إضافي من مخزوناتها الاستراتيجية، وأعربت عن المخاوف بشأن أمن الطاقة في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية التي تضع ضغوطاً كبيرة على أسواق النفط العالمية، وهو ما يؤدي إلى زيادة تقلب الأسعار، على خلفية تقلص المخزونات التجارية العالمية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2014 وقدرة منتجي النفط المحدودة على توفير إمدادات إضافية على المدى القصير. وفي السادس من شهر أبريل 2022 تم الإعلان عن أن الكمية الإضافية المسحوبة من المخزونات الاستراتيجية للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية تبلغ حوالي 120 مليون برميل على مدى ستة أشهر (بما في ذلك 60 مليون برميل ساهمت بها الولايات المتحدة كجزء من سحبها الإجمالي من مخزوناتها الاستراتيجية)، مما يجعله أكبر سحب من المخزونات في تاريخ وكالة الطاقة الدولية. ***موزعة كما هو موضح في الجدول التالي:***

الكميات الإضافية المسحوبة من المخزونات الاستراتيجية للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، وفقاً للقرار المتخذ في 1 أبريل 2022

(ألف برميل)

الدولة	إجمالي الكمية المسحوبة	الدولة	المنتجات النفطية
الولايات المتحدة	60559	ألمانيا	6480
أستراليا	1608	اليونان	624
اليابان	15000	المجر	531
كوريا الجنوبية	7230	أيرلندا	451
نيوزلندا	483	إيطاليا	5000
بولندا	2298	ليتوانيا	180
اسبانيا	4000	تركيا	3060
أستونيا	74	هولندا	1600
فنلندا	369	المملكة المتحدة	4408
فرنسا	6047	الإجمالي	**120000**

المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

وبناء على ما تقدم، سيتم توفير حوالي 240 مليون برميل من مخزونات النفط في حالات الطوارئ من قبل الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية خلال الفترة (مايو – أكتوبر 2022)، أي ما يعادل أكثر من 1 مليون ب/ي في سوق النفط العالمية.

تجدر الإشارة إلى أنه قبل بدء الأزمة الروسية الأوكرانية، كانت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية تمتلك 1.5 مليار برميل من المخزونات النفطية العامة وحوالي 575 مليون برميل بموجب التزامات مع الصناعة. لذلك، فإن إجمالي الكميات المسحوبة من قبل وكالة الطاقة الدولية خلال عام 2022 البالغة 182.7 مليون برميل تمثل نسبة تقدر بنحو 9% من إجمالي مخزونات النفط الطارئة التي تكون إما في شكل مخزونات عامة (مملوكة للحكومة أو بواسطة وكالات متخصصة)، أو مخزونات تحتفظ بها الصناعة بموجب التزام من الحكومة. وفي حالة المخزونات العامة يمكن السحب منها عن طريق المناقصات أو القروض، اعتماداً على الحصص المحددة واحتياجات السوق في كل دولة. أما في حالة المخزونات الصناعية الملزمة، سيتم تخفيض الالتزامات من خلال المراسيم التشريعية أو التفويضات الإدارية، لإتاحة الأحجام للاستهلاك.

3. الخطة المقترحة من وكالة الطاقة الدولية (العشر نقاط) لخفض استخدام النفط

في إطار السعي نحو مواجهة الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، قامت وكالة الطاقة الدولية في 18 مارس 2022 بإصدار خطة مؤلفة من 10 نقاط تهدف إلى تقليل استخدام النفط في قطاع النقل بكافة أنواعه في دولها الأعضاء بما يصل إلى 2.7 مليون برميل يوميًا خلال الفترة (أبريل – يوليو 2022).

وينصب تركيز الخطة التي طرحتها وكالة الطاقة الدولية على قطاع النقل، حيث تشتمل التدابير على تشجيع استخدام السيارات المشتركة في الرحلات بين المدن واستخدام وسائل نقل بديلة مثل القطارات والدراجات. كما أن تعزيز كفاءة الوقود من خلال تغيير عادات السائق في مجال نقل البضائع من بين الأفكار التي تقترحها وكالة الطاقة الدولية في محاولة لخفض استهلاك النفط. وكذلك فكرة تقليل السرعة المحددة على الطرق السريعة لتقليل استهلاك الوقود. وبحسب الوكالة، يمكن تقليل استهلاك النفط بنحو 290 ألف برميل يومياً عن طريق خفض حدود السرعة

على الطرق السريعة بمعدل 10 كيلومتر في الساعة مقارنة بالمستوى الحالي. كما يمكن توفير 500 ألف برميل أخرى من النفط يوميًا إذا ما تبنى نموذج العمل الهجين، والبقاء في المنزل لمدة تصل إلى ثلاثة أيام في الأسبوع.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، يمكن كذلك توفير 380 ألف برميل يوميًا من استهلاك النفط، إذا ما تم حظر سير السيارات خلال يوم الاحد من كل أسبوع في المدن الكبيرة. وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أن ذلك تم من قبل، وله فائدة إضافية تتمثل في تحفيز استخدام وسائل نقل بديلة وغير ملوثة وغير مستهلكة للنفط مثل الدراجات والمشي.

ويعد خفض أسعار النقل العام أيضًا من بين الإجراءات التي اقترحتها وكالة الطاقة الدولية، والتي لاحظت أن بعض المدن قد فعلت ذلك وشهدت زيادة استخدام وسائل النقل العام على حساب النقل بالسيارات الخاصة. ويعتبر تشجيع الناس على المشي أكثر من القيادة أيضًا من بين أفكار تقليل استهلاك النفط. نتيجة لذلك، تقول وكالة الطاقة الدولية، يمكن توفير حوالي 330 ألف برميل في اليوم من النفط. كما أن زيادة اعتماد المركبات الكهربائية مدرجة أيضًا في القائمة ومن شأن ذلك خفض 100 ألف برميل في اليوم من استهلاك النفط كوقود، على الرغم من وجود مشكلات في سلسلة التوريد حاليًا تؤثر على استيعاب السيارات الكهربائية كما أشارت الى ذلك وكالة الطاقة الدولية، ***كما يوضح الشكل التالي:***

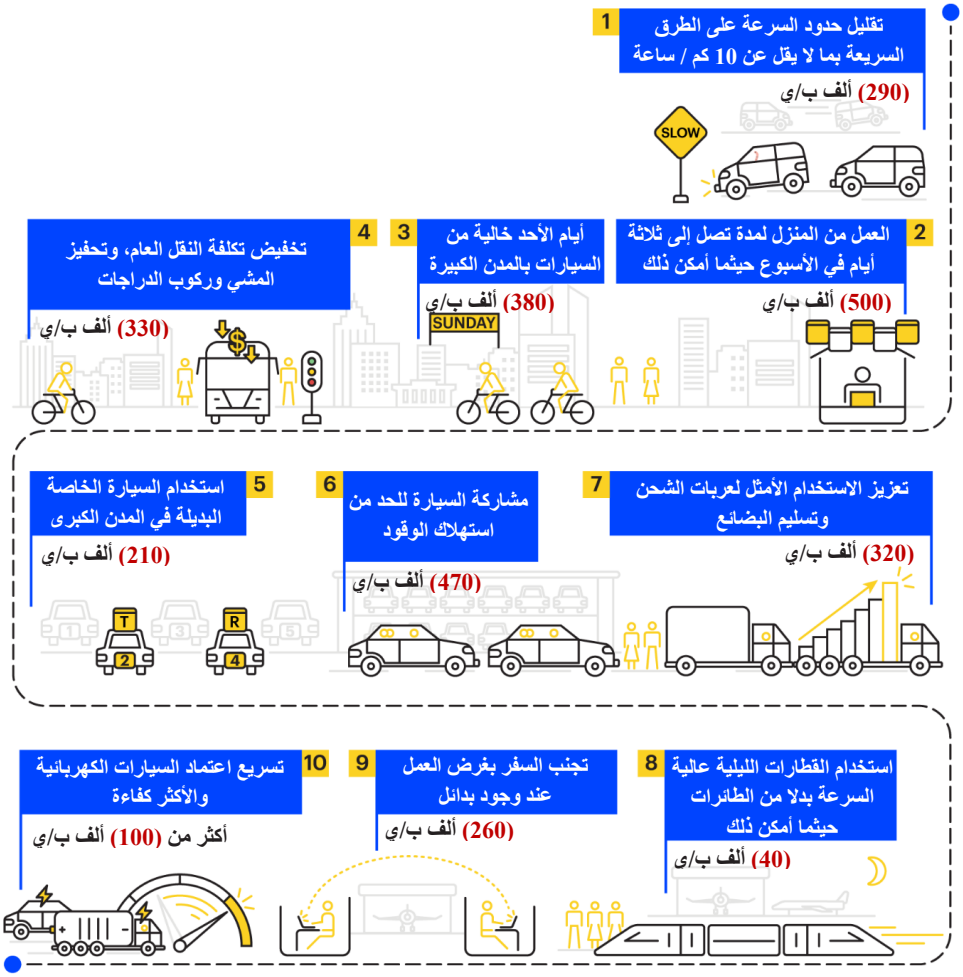

المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

4. البيان المشترك حول أمن الطاقة الأوروبي

أصدرت الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية في الخامس والعشرون من شهر مارس 2022 بياناً مشتركاً حول أمن الطاقة الأوروبي. أكد البيان على الالتزام بتقليل اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية وتحقيق أمن الطاقة واستدامتها وتسريع التحول العالمي إلى الطاقة المتجددة، مع إنشاء فريق عمل مشترك حول أمن الطاقة لتحديد معايير هذا التعاون وتنفيذه.

ومن خلال العمل الأوروبي المشترك من أجل طاقة أكثر أماناً واستدامة وبأسعار معقولة (REPowerEU)، أكد الاتحاد الأوروبي على هدفه المتمثل في الوصول إلى الاستقلال عن الوقود الأحفوري الروسي قبل نهاية العقد بفترة طويلة، واستبدالها بإمدادات طاقة مستقرة وموثوقة ونظيفة للمواطنين والشركات في دول الاتحاد الأوروبي. كما اقترحت المفوضية الأوروبية تنظيماً خاصاً بتخزين الطاقة لضمان ملئ البنية التحتية للتخزين الحالية بنسبة تصل إلى 90% من سعتها بحلول الأول من شهر نوفمبر من كل عام.

كما اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على عدة نقاط من ضمنها:

- الشراكة في التقنيات وحلول كفاءة الطاقة ونشر وتركيب المضخات الحرارية، وتوسيع نطاق المشتريات لمعدات الطاقة المتجددة، والاستثمار في التقنيات المبتكرة وتحويل الوقود بعيداً عن الوقود الأحفوري.
- تسريع التخطيط والموافقة على مشروعات الطاقة المتجددة والتعاون الاستراتيجي في مجال الطاقة بما في ذلك تقنيات الرياح البحرية.
- تطوير استراتيجية لتسريع تنمية القوى العاملة لدعم النشر السريع لتقنيات الطاقة المتجددة، بما في ذلك التوسع في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- التعاون للنهوض بإنتاج واستخدام الهيدروجين النظيف والمتجدد لاستبدال الوقود الأحفوري وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، عن طريق الاستثمار في تطوير التكنولوجيا ودعم البنية التحتية.

5. اضطرابات إنتاج النفط في كازاخستان

شهدت كازاخستان، ثاني أكبر منتج للنفط في الاتحاد السوفيتي السابق، بإنتاج يصل إلى حوالي 1.6 مليون ب/ي، اضطرابات في جميع أنحاء البلاد، على خلفية تحرير أسعار الوقود في بداية عام 2022. مما تسبب في إنخفاض انتاجها النفطي، حيث أشارت الشركة المشغلة لأكبر حقل نفط في كازاخستان Tengiz في السادس من شهر يناير 2022 إلى أن مشكلة لوجستية تسببت في تعديل مستويات الإنتاج ، مع استمرار الاضطرابات في الحقل الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 600 ألف

ب/ي، ويستحوذ على الجزء الأكبر من صادرات النفط البالغة 1.3 مليون ب/ي التي تمر عبر خط أنابيب بحر البلطيق CPC الذي يمتد من شمال غرب كازاخستان إلى روسيا وينتهي على ساحل البحر الأسود. يأتي ذلك قبل أن يتم الإعلان عن العودة الكاملة لمستويات الإنتاج الطبيعية عقب إنتهاء الاضطرابات التي عطلت عمليات الإنتاج على مدى أسبوع.

سادساً: التطورات في اتفاقية باريس لتغير المناخ

1. أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2022

عقد أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمرة الأولى خلال الفترة من 28 – 31 مارس 2022 في مدينة دبي بالإمارات العربية المتحدة، بمشاركة أكثر من 15 ألف مشارك (حضورياً وافتراضياً) من 40 دولة حول العالم، إضافة إلى نحو 500 متحدث وخبير عالمي بما في ذلك وزراء ومسؤولين من القطاعين الحكومي والخاص، ومبعوثي المناخ ومسؤولي المنظمات المعنية بالمناخ التابعة للأمم المتحدة. تضمنت فعاليات هذا الأسبوع ما يزيد عن 200 جلسة حوارية وورشة عمل واجتماع طاولة مستديرة وزارية، تناولت مناقشات حول **ثلاثة مجالات رئيسية تعتبر بالغة الأهمية لمواجهة التحدي المناخي العالمي**، وهي، **أولاً:** دمج العمل الطموح عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسية في التخطيط الوطني. **ثانياً:** التكيف مع مخاطر المناخ وبناء المرونة في استراتيجيات التنمية. **ثالثاً:** اغتنام الفرص التحويلية من خلال الابتكار التكنولوجي والحلول المتطورة.

وفي هذا السياق، أكدت الاجتماعات الوزارية وحلقات النقاش في بداية هذا الأسبوع على أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه عدداً من التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ، بما في ذلك التصحر وارتفاع مستوى سطح البحر والتهديدات للأمن المائي والغذائي. كما تم التأكيد على أن العمل المناخي يفتح فرصة لأعمال جديدة في المنطقة ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار بأن الدعم المالي والتقنيات المبتكرة وزيادة إجراءات الاستدامة والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة من الأمور الحاسمة لتحقيق هذا الأمر.

ومن أبرز توصيات أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- استمرار الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي، وتنسيق الجهود لتحقيق الاهداف المناخية المشتركة، والوصول إلى اقتصاد محايد للكربون.
- ضرورة توفير الاهتمام الكافي بحجم التمويل المتعلق بالمناخ بطريقة تلبي احتياجات وأولويات الدول النامية، وكذلك نوعية التمويل اللازم لذلك، بهدف ضمان إمكانية الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ.
- الحاجه إلى توسعة نطاق تخطيط وتطوير استراتيجيات التنمية طويلة الأجل منخفضة الانبعاثات، والتي تشارك بها في الوقت الحاضر إلى حد كبير وزارات البيئة، لتشمل وزارات الاقتصاد والمالية والطاقة وغيرها لإطلاق العنان لإمكانات هذه العملية بالفعل، والنظر في وضع خرائط طريق للاقتصاد الكلي للانتقال العادل وخيارات السياسة المصاحبة، التي تشمل جميع الوزارات ذات الصلة وتوحيد الرؤية بشأن الأهداف المرسومة.

ويعد أسبوع المناخ الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جزء من سلسلة أسابيع المناخ الإقليمية المقرر عقدها خلال عام 2022 في كل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا.

2. تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)[10]

يشير **تقرير "تغير المناخ 2022: الآثار والتكيف وسرعة التأثر"** الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في 28 فبراير 2022 إلى أن العالم يواجه أخطاراً مناخية متعددة لا يمكن تفاديها على مدى العقدين المقبلين في ظل احترار عالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية، وسيؤدي تزايد مستوى الاحترار، ولو لفترة مؤقتة، إلى عواقب وخيمة أخرى، منها ما سيكون لا رجعة فيه. كما أكد التقرير على أن تجنب تزايد الخسائر في الأرواح والتنوع البيولوجي

[10] هيئة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بتقييم العلوم المتعلقة بتغيّر المناخ، أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام 1988 لتزويد القادة السياسيين بتقييمات علمية دورية بشأن تغير المناخ وآثاره ومخاطره، وطرح استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتضم الهيئة حالياً 195 دولة عضواً.

والبنى الأساسية، يلزم اتخاذ إجراءات طموحة وعاجلة للتكيف مع تغير المناخ، مع تحقيق انخفاضات سريعة وحادة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

يقدم التقرير تقييماً مفصلاً لآثار تغير المناخ ومخاطره والتكيف معه في المدن التي يعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم. حيث تتأثر صحة الناس وحياتهم وسبل عيشهم، فضلاً عن الممتلكات والبنى الأساسية الحيوية التي تشمل نظم الطاقة والنقل، تأثراً سلبياً متزايداً بسبب الأخطار الناجمة عن موجات الحر والعواصف والجفاف والفيضانات والتغيّرات البطيئة الحدوث مثل ارتفاع مستوى سطح البحر. ولكن هذه المدن توفر أيضاً فرصاً للعمل المناخي – إذ يمكن للمباني المراعية للبيئة، والإمدادات الموثوقة من المياه النظيفة والطاقة المتجددة، ونظم النقل المستدامة التي تربط بين المناطق الحضرية والريفية أن تفضي إلى مجتمع أكثر شمولية وعدلاً.

ويشير التقرير بوضوح إلى أن التنمية القادرة على تحمل تغير المناخ مهمة صعبة حتى في ظل مستويات الاحترار الحالية. وسيكون تحقيق هذه التنمية أكثر تقييداً إذا تجاوز الاحترار العالمي 1.5 درجة مئوية. وفي بعض المناطق، سيكون تحقيق هذه التنمية مستحيلاً إذا تجاوز الاحترار العالمي درجتين مئويتين. وتؤكد هذه النتيجة الرئيسية الضرورة الملحة للعمل المناخي، مع التركيز على الإنصاف والعدالة. ويؤدي حشد ما يكفي من التمويل ونقل التكنولوجيا والالتزام السياسي والشراكات إلى زيادة فعالية التكيّف مع تغير المناخ وخفض الانبعاثات.

كما يتناول التقرير آثار تغير المناخ على الطبيعة والناس في جميع أنحاء العالم، ويقف على الآثار المستقبلية وفقاً لمستويات الاحترار المختلفة ومخاطرها، ويقدم خيارات لتعزيز قدرة الطبيعة والمجتمع على الصمود أمام تغير المناخ، ومكافحة الجوع والفقر وانعدام المساواة، والحفاظ على الأرض بوصفها كوكباً يطيب العيش عليه للأجيال الحالية والمستقبلية. كما يتضمن التقرير أطلس يقدم بيانات ونتائج عن آثار تغير المناخ ومخاطره المرصودة والمتوقعة على النطاق العالمي والنطاقات الإقليمية، من أجل تقديم المزيد من الأفكار إلى متخذي القرارات. وخلص التقرير إلى أن التقدم المحرز في التكيف حتى الآن غير منتظم، مع اتساع الفجوة بين الإجراءات المتخذة وما هو مطلوب لمواجهة المخاطر المتزايدة، خاصة في الفئات السكانية المنخفضة الدخل.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الرابع من شهر أبريل 2022، **أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تقريرها الثالث "التخفيف من آثار تغير المناخ"** الذي ركز على استراتيجية التخفيف والحد من الانبعاثات، وحدد خيارات قابلة للتطبيق وسليمة من الناحية المالية في كل قطاع، وخيارات كفيلة بأن تنفذ إمكانية حصر الاحترار عند 1.5 درجة مئوية.

كما يدعو التقرير إلى تسريع وتيرة التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة بمقدار ثلاث مرات، وهو ما يعني توقف الحكومات عن تمويل قطاع الفحم، ليس فقط في الخارج ولكن أيضا في دولها، وحماية الغابات والنظم الإيكولوجية بوصفها حلولا مناخية فعالة.

وأشار التقرير أيضاً إلى أن المتوسط السنوي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم بلغ أعلى مستوياته في التاريخ خلال الفترة (2010 – 2019)، لكن معدل النمو تباطأ، بدعم من الانخفاضات المستمرة في تكاليف الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والبطاريات وبنسبة تصل إلى حوالي 85%. وأدت مجموعة متزايدة من السياسات والقوانين إلى تعزيز كفاءة الطاقة وخفض معدلات إزالة الغابات، وتسريع نشر الطاقة المتجددة. لكنه حذر من أنه بدون إجراء تخفيضات فورية وعميقة للانبعاثات في جميع القطاعات، فإن الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية سيكون أمرا بعيد المنال.

ووفقاً للسيناريوهات التي يتضمنها التقرير، يتطلب الحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية، أن تصل انبعاثات غازات الدفيئة العالمية إلى ذروتها قبل عام 2025 على أبعد تقدير، وأن يتم تقليلها بنسبة 43% بحلول عام 2030، في الوقت نفسه، يجب تقليل استخدام الميثان أيضاً بمقدار الثلث تقريباً.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 384 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 18.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.6 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى قيام **دول أوبك+** (من ضمنها خمسة من الدول الأعضاء) بالحفاظ على آلية الزيادة التدريجية لانتاجها بمقدار 400 ألف برميل/يوم على أساس شهري خلال الربع الأول من عام 2022. هذا ومن المتوقع أن يتم التخلص من تخفيضات الإنتاج وفقاً لإتفاق دول أوبك+ والبالغة 5.8 مليون برميل/يوم في شهر سبتمبر 2022. ***كما يوضح الجدول (13) والشكل (15).***

الجدول (13)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2021-2022)*

		كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)
2021	الربع الأول	15.573	84.4
	الربع الرابع	17.791	129.9
2022	الربع الأول*	18.175	160.4
التغير عن (مليون ب/ي)	**الربع الرابع 2021**	**0.384**	**30.3**
	الربع الأول 2021	**2.602**	**76.0**

* بيانات تقديرية.

ملاحظات:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (15)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2022 -2021)

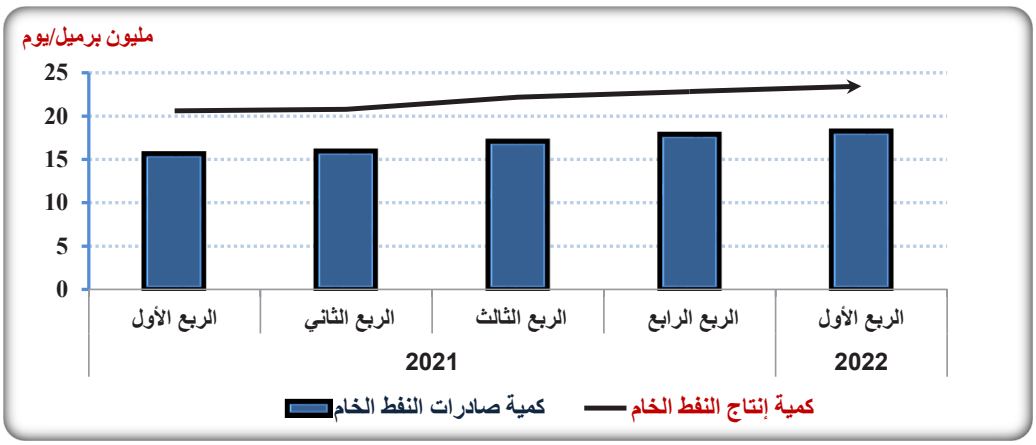

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى الإنعكاس الإيجابي لارتفاع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الأول من عام 2022 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، لترتفع إلى مستويات لم تشهدها منذ أكثر من سبعة أعوام. فقد ارتفعت قيمة صادرات النفط بنحو 30.4 مليار دولار، أي بنسبة 23.4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 160.4 مليار دولار، وهو مستوى مرتفع بنحو 76 مليار دولار، أو ما يقارب ضعف القيمة المسجلة في الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (13) والشكل (16).***

الشكل (16)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2021- 2022)

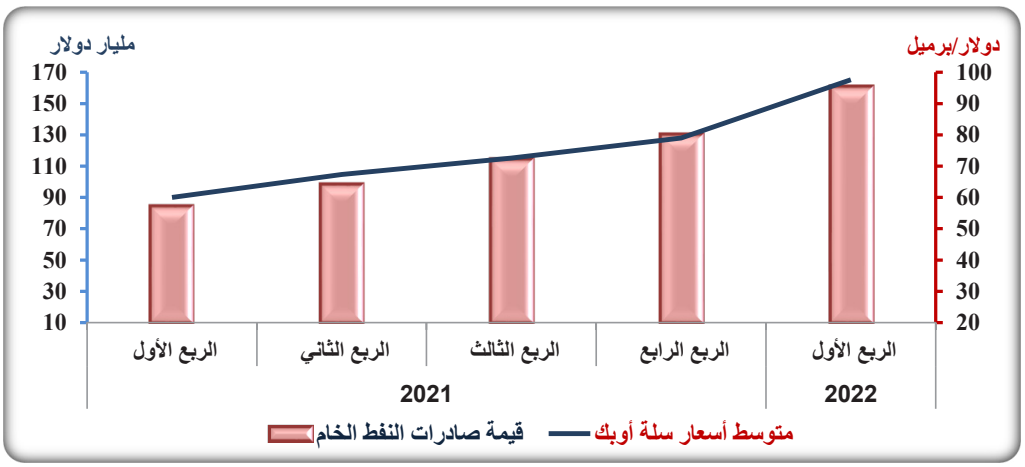

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الأول من عام 2022، حيث ارتفعت مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل ملحوظ. ويعزى ذلك في الأساس إلى استمرار التعافي في أداء الاقتصاد، وما صاحبه من انتعاش في مستويات الطلب على النفط، بدعم من رفع المزيد من القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد. وقد كان لالتزام دول أوبك+ بإتفاق خفض الإنتاج دوراً كبيراً في تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، ومن ثم تقديم الدعم لأسعار النفط التي ارتفعت إلى أعلى مستوياتها في عدة أعوام، ما شكل دعماً إضافياً لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وبدرجات متفاوته في الإيرادات النفطية التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا ويشير تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل 2022، إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستحقق نمواً أفضل من

المتوقع في عام 2022، بدعم من ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، وارتفاع إنتاج النفط بما يتماشى مع اتفاق أوبك+، واستمرار تحسن نمو القطاع غير النفطي.

كما يشير أحدث تقرير صادر عن البنك الدولي في شهر أبريل 2022 بشأن "المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في ظل سيناريو عدم اليقين الشديد الذي تخيم عليه المخاطر الجيوسياسية، إلى أنه من المرجح أن تستفيد الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ارتفاع أسعار الطاقة من خلال ارتفاع عائدات الصادرات، وزيادة الاستثمار في قطاع الطاقة، وتحسن موازين التجارة والمالية العامة. حيث يتوقع نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط في المنطقة بنحو 5.4% بفضل التعافي من جائحة فيروس كورونا، والزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره.

وتجدُر الإشارة إلى أن السياسات النقدية والحزم المالية التحفيزية التي نفذتها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوابك على صعيد قطاعات الصحة والمالية العامة والقطاع المالي قد حدت من الآثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

غير أن هناك مخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة أوابك على المدى القريب، تماشياً مع وجود درجة عالية من عدم اليقين تحيط بآفاق الاقتصاد العالمي، وسط مخاطر التطورات الجيوسياسية، لا سيما الضغوط التضخمية والإنقطاعات في سلاسل التوريد.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام برنت سيرتفع إلى 107.7 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2022، قبل أن ينخفض بعد ذلك وبشكل تدريجي ليصل إلى 100.7 دولار/برميل في نهاية عام 2022. كما يتوقع أن يرتفع متوسط سعر خام غرب

تكساس الأمريكي إلى 101.8 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2022، قبل أن ينخفض بعد ذلك وبشكل تدريجي ليصل إلى 96 دولار/برميل في نهاية عام 2022.

يذكر أن أسعار النفط الخام الآجلة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مُنذ مطلع عام 2022، حيث ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام برنت (بورصة إنتركونتيننتال ICE) في ختام جلسات التداول للأسبوع المنتهي في 14 أبريل 2022 بنسبة 43.6% مقارنة بنهاية عام 2021 لتصل إلى 111.7 دولار/برميل، كما ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام غرب تكساس الأمريكي (بورصة نيويورك التجارية Nymex) بنسبة 42.2% خلال نفس الفترة لتصل إلى 106.9 دولار/برميل.

هذا وتشير أحدث مؤشرات سوق النفط العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بدعم من المخاوف بشأن نقص الإمدادات على خلفية الإعلان عن وصول المفاوضات الروسية الأوكرانية إلى طريق مسدود، وتحذير منظمة أوبك من أن العقوبات الحالية والمستقبلية على روسيا قد تؤدي إلى أحد أسوء صدمات الإمدادات النفطية على الإطلاق، وتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاض إنتاج النفط الروسي بما يقرب من 3 مليون ب/ي بدء من شهر مايو 2022 بسبب العقوبات أو تجنب المشترين طواعية الشحنات الروسية، واحتمالية توجه الاتحاد الأوروبي نحو تبني حظر تدريجي لوارداته من النفط الروسي لإعطاء الوقت للدول التي تعتمد بدرجة كبيرة عليها، للبحث عن مصادر بديلة. يأتي ذلك إلى جانب، تراجع حدة المخاوف بشأن ضعف الطلب في الصين على خلفية التخفيف الجزئي لعمليات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا في مدينة شنغهاي، والانخفاض الملحوظ في مخزونات المنتجات النفطية الأمريكية.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 180 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 65.7 مليون ب/ي، وأن تستمر في الارتفاع بعد ذلك لتصل خلال الربع الرابع من عام 2022 إلى نحو 67.5 مليون ب/ي. **وبشكل عام**، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات خلال عام 2022 بنحو 2.7 مليون ب/ي، أي بنسبة 4.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 66.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة، يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى

خفض النمو المتوقع لإنتاج روسيا النفطي لعام 2022 في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا. وبشكل عام ستكون المحركات الرئيسية لنمو الإمدادات النفطية العالمية في عام 2022 هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والبرازيل وكندا وكازاخستان والنرويج.

ومن جانب آخر، تشير أحدث توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية (Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وAnadarko) في شهر أبريل 2022 إلى نحو 8.516 مليون برميل/يوم، وأن يواصل ارتفاعه في شهر مايو ليصل إلى نحو 8.649 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى مسجل له مُنذ شهر مارس 2020.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 170 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 99.1 مليون ب/ي، وأن يستمر في الارتفاع بعد ذلك ليصل إلى مستوى قياسي يبلغ حوالي 102.8 مليون ب/ي خلال الربع الرابع من عام 2022. **وبشكل عام**، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2022 بنحو 3.7 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.8% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 100.5 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة، يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاض المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية وعودة ظهور المتغير Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا في الصين – ثاني أكبر مستهلك عالمي للنفط.

في هذا السياق، يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال عام 2022 بحوالي 1.9 مليون ب/ي، أي بنسبة 4.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 46.6 مليون ب/ ي، مع استحواذ دول الأمريكتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا الارتفاع. كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.8 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.5%، ليصل إلى نحو 53.9 مليون ب/ي.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشكوك والمخاوف، أهمها: التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في مناطق الإنتاج الرئيسية، والتحديات المتعلقة بعودة ظهور فيروس كورونا ومتحوراته الجديدة وتأثيرها على وقود النقل، والاختناقات في سلاسل التوريد، ومستويات التضخم المرتفعة، وتأثير التطورات التكنولوجية بما في ذلك الرقمنة والمركبات الكهربائية، فضلاً عن قضايا التجارة المستمرة وتأثيرها على متطلبات الوقود الصناعية.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)